مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: تقييم كفاءة الاداء المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية باستخدام المؤشرات المالية القائدة (دراسة مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية والتجارية)
اسم الكاتب: أ. عزمي وصفي عوض
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1761
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 00:59 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

تقييم كفاءة الاداء المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية باستخدام المؤشرات المالية القائدة

(دراسة مقارنة لعينة من المصارف الإسلامية والتجارية)

Assessing the Efficiency of the Financial Performance of Palestinian Islamic Banks Using the Leading Financial Indicators

(A comparative study of a sample of Islamic and commercial banks)

عزمي وصفي عوض
استاذ مشارك/ جامعة فلسطين التقنية/ فلسطين

Azmi Wasfi Awad
Associate Professor\ Palestine Technical University\ Palestine
Azmiawad1@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2/ 2/ 2020م، **تاريخ القبول:** 25/ 4/ 2020م.
E-ISSN: 2410-3349
P-ISSN: 2313-7592

Received: 2/ 2/ 2020, **Accepted:** 25/ 4/ 2020.
DOI: 10.33977/1760-005-014-010
https: //journals.qou.edu/index.php/eqtsadia

الملخص:

هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية الفلسطينيةوعددها اثنان، ومقارنتها مع معيار الصناعة خلال الفترة (2013 – 2017) ، ثم مع عينة مماثلة من المصارف التجارية الفلسطينية من حيث العدد، والتقارب في حجم الموجودات، والودائع، والأرباح، وعدد الفروع لنفس الفترة، ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي القائم على جمع البيانات والمعلومات من القوائم المالية المنشورة لتلك المصارف، وقد تم تحليل البيانات المالية باستخدام مجموعة من النسب المالية التي تندرج تحت مؤشرات: الربحية، والسيولة، وهيكل رأس المال، والحصص السوقية، وتم استخراج المتوسط الحسابي لتلك المؤشرات، وإجراء مقارنة بين مؤشرات المصارف الإسلامية مجمعة، والمعيار الصناعي الذي تنتمي اليه تلك المصارف، كما تم اجراء مقارنة مع المصارف التجارية الفلسطينية. وقد توصلت الدراسة إلى وجود تقارب في مؤشرات الاداء بين المصارف الاسلامية والمصارف التجارية، كما تبين أيضا أن أداء المصارف الإسلامية كان قريبا جداً من مؤشر معيار الصناعة خلال السنوات المالية موضوع الدراسة، الأمر الذي يعد مؤشراً على وجود تطور في أداء تلك المصارف الإسلامية وتناميها، ودلالة واضحة على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تستخدم المعايير، والمعادلات المستخدمة في القطاع المصرفي، وخلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات أهمها أن على المصارف الاسلامية إجراء تقييم دوري ومعمق للأداء باستخدام مؤشرات مالية قائدة للتعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف ومعالجتها بغرض المحافظة على الاداء وتطويره وتعزيز قدرتها التنافسية.

الكلمات المفتاحية: كفاءة الاداء؛ المصارف الإسلامية؛ المؤشرات المالية.

Abstract

This study sought to evaluate the financial performance of the Palestinian Islamic banks comprising two banks and comparing this with the industrial standard, in addition to a similar sample of commercial banks between 2013 and 2017. The comparison was drawn regarding the number, convergence in the volume of assets, deposits, profits, and the number of branches in the same duration. To realize the objective of this study, the researcher used the analytical - descriptive approach, which is based on collecting the data and information on those banks' financial statements. The financial statements were analyzed using a set of financial ratios that fall under the indicators of profitability, liquidity, capital structure, and market shares. The arithmetic mean of those indicators was calculated and a comparison was drawn between the indicators of Islamic banks and the industrial standard those banks belong to. Moreover, a comparison was made with the Palestinian commercial banks. The study found a convergence regarding the indicators of the performance of both Islamic banks and commercial banks. Also, it was revealed that the performance of the Islamic banks was very close to the indicator of the industrial standard during the fiscal years under study, which is an indicator that the performance of Islamic banks is growing. In addition, this shows that Islamic banks employ the standards of the banking sector. The study came up with some recommendations. The Islamic banks should carry out a periodic and deep evaluation of performance using leading financial indicators to identify the strengths and weaknesses to handle them to maintain and improve performance and enhance competitiveness.

***Keywords**: Efficiency of Performance; Islamic Banks; Financial Indicators*

المقدمة:

يحتل تقييم الأداء المالي للمصارف أهمية خاصة في النظم الاقتصادية، حيث يتجلى هدف تحليل الأداء المالي وتقييمها في توفير المعلومات المالية لكل الأطراف المهتمة بنشاط المصرف للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه، كما تعد المؤشرات المالية من أدوات التحليل الأكثر شيوعاً واستخداماً في تقييم كفاءة الأداء الكلي والجزئي للمنظمات كافة، وذلك من خلال إجراء المقارنة بين البيانات المالية للمؤسسة الواحدة خلال سلسلة زمنية محددة، أو مقارنة متوسط البيانات المالية لمجموعة مؤسسات مع معيار الصناعة للمنشآت المماثلة لها في النشاط نفسه أو القطاع، حيث يتضمن أبعاد التقييم عدداً من المعايير اللستراتيجية ومنها: معيار تحقيق الربحية، ومعيار تخفيض التكاليف، ومعيار النمو المتوازن، ومعيار تعظيم ثروة المساهمين من خلال تحقيق عوائد حقيقة على الاستثمار (ابو قمر، 2009، صفحة 39) ، وتعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المصارف، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة المؤشرات المالية وملاءمتها وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم، وأن هناك عددا كبيرا من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف، ومن أهم تلك المؤشرات وأكثرها شيوعا مؤشرات السيولة والربحية (بشناق، 2011، صفحة 34). ولما كان قياس الأداء المالي للمصارف الاسلامية وتقييمها يعتبر من الضمانات الأساسية واللازمة لنموها واستمراريتها وتطورها، لذلك تأتي هذه الدراسة لإجراء تحليل للقوائم المالية لعينة من المصارف الإسلامية العاملة في فلسطين مقارنة مع عينة من المصارف التجارية لغرض الوقوف على بعض المؤشرات المالية التي تعكس الأداء المالي لتلك المصارف، خاصة في ظل تنامي اتجاهات العمل المصرفي الإسلامي العالمي مقارنة مع العمل المصرفي التقليدي الذي يشكل عامل ضغط ومنافسة للمصارف الإسلامية التي تعتبر حديثة النشأة، حيث تشير نتائج بعض الدراسات السابقة التي استخدمت المؤشرات والنسب المالية إلى تفوق المصارف الإسلامية على البنوك التقليدية تارة، وتارة أخرى تفوق البنوك التقليدية على المصارف الاسلامية (الجابري، 2015، صفحة 3). وعليه فإن هذه الدراسة

تأتي لأغراض تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية في فلسطين مع المعيار الصناعي من جهة، ومن جهة ثانية تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية مقارنة بعينة من المصارف التجارية الفلسطينية، للوقوف على كفاءة الأداء المالي لكل منها باستخدام المؤشرات المالية، والحصص السوقية باعتبار أن القوائم المالية تعد مدخلات لعمليات التحليل المالي، وهي في الوقت نفسه بمثابة المخرجات للنظام المالي، وعليه فان دراسة هذه القوائم وتحليلها وتفسيرها يسهم في تعزيز منفعة عملية اتخاذ القرار من خلال إظهار الوضع الحقيقي للمصارف الاسلامية الفلسطينية.

مشكلة وأسئلة الدراسة

إن القضية المعاصرة الآن في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء هي متابعة الأداء المصرفي باعتباره امرا ضروريا للكشف عن ادائه والوقوف على المخاطر المحيطة به، وبالتالي اتخاذ الاجراءات التصحيحية المناسبة بشأنه في الوقت المناسب، الامر الذي يسهم في تقوية هذا القطاع وضمان استمراريته وعدم تراجع كفاءته أو تعرضه للأزمات، لذلك فإن هذه الدراسة تأتي كمحاولة جادة للوقوف على أداء المصارف الاسلامية ومقارنتها مع معيار الصناعة إلى جانب مقارنتها مع عينة المصارف التجارية التي تم اختيارها لهذا الغرض من خلال طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما تقييم كفاءة الأداء المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية، وهل يختلف هذا الأداء عنه في المصارف التجارية الفلسطينية؟ ويتفرع منه الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يختلف الأداء المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية عن معيار الصناعة في القطاع المصرفي الفلسطيني؟
2. هل يختلف الأداء المالي لمؤشرات الربحية للمصارف الإسلامية الفلسطينية عنه في المصارف التجارية الفلسطينية؟
3. هل يختلف الأداء المالي لمؤشرات السيولة للمصارف الإسلامية الفلسطينية عنه في المصارف التجارية الفلسطينية؟
4. هل يختلف الأداء المالي لمؤشرات هيكل رأس المال للمصارف الإسلامية الفلسطينية عنه في المصارف التجارية الفلسطينية؟
5. هل يختلف الأداء المالي لمؤشرات الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الفلسطينية عنه في المصارف التجارية الفلسطينية؟

وللوصول إلى إجابات هذه الأسئلة، اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب دراسة الحالة، وذلك من خلال تحليل القوائم المالية للمصارف الاسلامية الفلسطينية للسنوات (2013 – 2017) ، ولذا لن تتبنى هذه الدراسة أية فرضيات، وإنما ستعمل على دراسة واقع الحال للمصارف الاسلامية الفلسطينية عينة الدراسة وتحليلها وتقييمها.

أهمية الدراسة

1. **الأهمية العلمية:**

يكتسب هذا الموضوع أهمية بالغة من الأكاديميين والدارسين في مجال الإدارة المالية باعتباره يعالج موضوعاً على قدر كبير من الأهمية، والمتمثل في تقييم الأداء المالي في المصارف الإسلامية مقارنه مع المصارف التقليدية، حيث ستعمل الدراسة على سد النقص الحاصل في الدراسات، والأبحاث المتعلقة بأوجه الاختلافات في الأداء، خاصة أن كلا منهما يتحمل المسؤولية الاجتماعية بالمساهمة في عملية التنمية مما يجعل هذه الدراسة تشكل إضافة نوعية تسهم في دعم مسيرة البحث العلمي الاكاديمي، وتوجيه المهتمين بهذا الجانب الى المزيد من البحث لتطوير الأدوات اللازمة العلمية وتوظيفها في خدمة الاقتصاد.

2. **الأهمية التطبيقية:**

يشكل القطاع المصرفي ركيزة أساسية للمجتمع والاقتصاد ككل، وذلك لما يمارسه من المهمات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم بتحريك عجلة الاقتصاد من خلال تأمين الأموال اللازمة للاستثمار، وتقديم سائر الخدمات المصرفية لجميع فئات المجتمع، لذا أصبح من الضروري الاهتمام بدراسة مستوى الأداء لمؤسسات هذا القطاع، والعمل على تحسين أدائها، كذلك فإن تقييم الأداء المالي لأي مؤسسة مصرفية يعتبر مهما؛ لأنه يساعد الإدارة في ترشيد خططها وسياستها وقراراتها، وبيان مدى تطابق الأهداف المحققة مع ما هو مخطط له، فضلاً عن معرفة مواقع القوة فيها والتأكيد عليها لتعزيزها، ومعرفة مواقع الضعف والانحراف فيها للعمل على تلافيها والتخلص منها أو العمل على تقليصها، كل ذلك سوف يسهم في تحسين مستوى أداء المصارف ويعزز من قدرتها التنافسية.

أهداف الدراسة

تسعى الدراسة إلى تحقيق الغايات التالية:

- التعرف على كفاءة توظيف الموارد المالية في المصارف الإسلامية الفلسطينية.
- تقييم الأداء المالي ومقارنته وفق معيار الربحية للمصارف الإسلامية الفلسطينية والمصارف التجارية الفلسطينية.
- تقييم الأداء المالي ومقارنته وفق معيار السيولة للمصارف الإسلامية الفلسطينية والمصارف التجارية.
- تقييم الأداء المالي ومقارنته وفق معيار هيكل رأس المال للمصارف الإسلامية الفلسطينية، والمصارف التجارية الفلسطينية.
- تقييم الأداء المالي ومقارنته وفق معيار الحصة السوقية للمصارف الإسلامية الفلسطينية والمصارف التجارية الفلسطينية.

منهجية الدراسة

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب المنهج الاستقرائي ودراسة الحالة، الذي يقوم على الوصف الدقيق للظاهرة محل الدراسة، ويعبر عنها التعبير الكمي والكيفي، إلى جانب المعلومات جميعها المتعلقة بالظاهرة من أجل استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة، ثم الربط والتفسير وصولاً الى الاستنتاجات التي يبنى عليها التصور المقترح الذي يزيد من رصيد المعرفة عن الموضوع.

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من كافة المصارف الإسلامية والتجارية العاملة في فلسطين والبالغ عددها (7) مصارف، ثلاثة منها مصارف إسلامية وهي المصرف الإسلامي الفلسطيني، والمصرف الإسلامي العربي ومصرف الصفا، أما المصارف التجارية وعددها أربعة مصارف فهي: بنك فلسطين، وبنك القدس، وبنك الاستثمار الفلسطيني، والبنك الوطني، هذا ولأغراض المقارنة تم إجراء الدراسة على المصارف الإسلامية جميعها واستثني منها مصرف الصفا الإسلامي كونه حديث النشأة، وفي المقابل تم اختيار عينة عمدية بالعدد نفسه من المصارف التجارية بحيث تكون حجم الموجودات والودائع والأرباح وعدد الفروع متقاربة الى حد كبير مع تلك المصارف، وهما: بنك القدس والبنك الوطني.

الدراسات السابقة

دراسة (شالور و ملياني، 2019) ، هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لمجموعة من البنوك الإسلامية وهي: مصرف الراجحي، مصرف قطر الإسلامي، البنك الإسلامي الأردني، خلال الفترة (2013 – 2017) ، وذلك بإجراء تقييم لأداء تلك البنوك عبر تحليل القوائم المالية باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية لبيان قدرتها على تحقيق أهداف الدراسة، واختيار المصرف الأفضل أداءً، وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود اختلاف بين المصارف المذكورة حول تحقيق نسب الربحية، وكفاية رأس المال في مواجه مخاطر التمويل والاستثمار، كما وجد هناك تفاوت في نسب الربحية والسيولة بين تلك المصارف، وقد أوصت الدراسة بضرورة الاستمرار في نشر الوعي المصرفي، وتعزيز الترابط بين التمويل الاسلامي وأنظمة الاقتصاد الانتاجي.

دراسة (جلاد و عنتري، 2019) ، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل الاختلافات في الأداء المصرفي للبنوك الإسلامية، والتقليدية في فلسطين باستخدام منهج (CAMEL) في التحليل (كفاية رأس المال؛ جودة الأصول؛ جودة الإدارة،؛ القدرة الإيرادية ومركز السيولة) ، تمت دراسة اثني عشر بنكا منها: عشرة بنوك تقليدية، واثنان إسلاميان، خلال الفترة (2011 – 2017) لكل متغير من المتغيرات الخمسة، ثم تم حساب القيمة المتوسطة لكل مجموعة من البنوك، وتم بناء اختبارات الفروق، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن رأس المال للمخاطرة في الأصول؛ والديون إلى إجمالي الأصول؛ والعائد على الأصول؛ والنقد إلى الودائع في البنوك التقليدية أعلى مقارنة بالبنوك الإسلامية، أما عن المتغيرات الأخرى فتشمل متوسط نسبة جودة القروض؛ نمو الأصول، نمو الأرباح؛ العائد على حقوق المساهمين؛ النقد الى الأصول؛ نسبة الفجوة؛ أعلى بالنسبة للبنوك الإسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية، أما نسبة الايرادات من غير الفائدة إلى إجمالي الإيراداتف هي النتيجة للمجموعتين نفسها من البنوك، وقد كانت متغيرات الأصول الرأسمالية للمخاطرة؛ والدين إلى إجمالي الأصول؛ ونسبة جودة الأصول؛ و نمو الأصول؛ و النقد إلى الودائع؛ والنقدية إلى الأصول؛ ونسبة الفجوة ذات أهمية إحصائية مقابل الايرادات من غير الفائدة إلى إجمالي الإيرادات، معدل نمو الأرباح

والعائد على حقوق الملكية والعائد على نسب الأصول التي تبين أنها غير ذات دلاله إحصائية، وتشير نتائج الدراسة إلى أن هناك نتائج مختلطة فيما يتعلق في أداء البنوك الإسلامية مقارنة مع البنوك التقليدية، وقد أوصت الدراسة بأهمية اطلاع الإدارة المصرفية على المؤشرات المالية المتعلقة بالأداء والوقوف على تطورات هذا الأداء وسرعة اتخاذ الاجراءات الصحيحة اللازمة في هذا الخصوص.

دراسة (زاده و اسماعيل، 2018) ، هدفت الدراسة إلى قياس ومقارنة مؤشرات الأداء المالي لمصرفين في كوردستان – العراق، أحدهما إسلامي والآخر تقليدي خلال المدة من (2012 – 2016) ، واستخدام الباحث المنهج التحليلي الوصفي لمجموعة من النسب المالية تندرج تحت مؤشرات الربحية؛ والسيولة؛ الكفاءة وهيكل رأس المال؛ والتي عادة ما تستخدم لقياس مستوى الأداء المالي للمصارف، والمقارنة فيما بين تلك المؤشرات الخاصة بالمصرف الإسلامي والمصرف التقليدي، كما تم استعمال نموذج (Z - Score) الخاص بقياس استقرار المصارف، ومدى تعرض المصرف لمخاطر العسر المالي. وتوصل البحث إلى أن المصرف الإسلامي أفضل من المصرف التقليدي فيما يخص بالعائد على إجمالي الأصول، العائد على حقوق الملكية، هامش الربح الصافي، والمصاريف التشغيلية إلى الإيرادات، بالإضافة إلى كونه أكثر ثباتاً في هذه المؤشرات أيضا، بالإضافة إلى كونه أفضل في نسبة السيولة النقدية بالرغم من كونه يمتلك سيولة عالية جداً إلا أنها أقل من السيولة النقدية لدى مصرف أربيل للاستثمار والتمويل، والذي يدل على وجود كمية كبيرة من الأصول النقدية عاطلة عن الاستثمار، أما فيما يخص هيكل رأس المال فقد بيّن البحث أن هيكل رأس المال للمصرف التقليدي أكثر متانة من المصرف الإسلامي، والذي انعكس بدوره على نموذج (Z – Score) للاستقرار المصرفي فظهر المصرف التقليدي أكثر استقراراً من المصرف الإسلامي بالرغم من أن المصرف الإسلامي قد حقق رقماً كبيراً يدل على أمان كبير وبعده عن مخاطر العسر المالي في هذا النموذج، كما أن المصرف التقليدي أفضل من المصرف الإسلامي فيما يخص معدل استثمار الودائع، وقد أوصت الدراسة ضرورة الاهتمام بالقطاع المصرفي بنوعيه الإسلامي والتقليدي لما له من آثار كبيرة في تحقيق التنمية الاقتصادية بتحويل

المدخرات المالية إلى القنوات الاستثمارية، وبضرورة تطبيق الحوكمة في المصارف لتفادي المشكلات، والتناقضات الحاصلة في التقارير المالية الصادرة عن المصارف.

دراسة (Purwanto & Juliani, 2017) ، هدفت هذه الدراسة إلى مقارنة الأداء المالي للمصارف الإسلامية مع المصارف التقليدية في أندونيسيا، من خلال استخدام عدد من النسب المالية لخمسة مصارف إسلامية وتقليدية، وباستخدام التقارير المالية ربع السنوية المنشورة لتلك المصارف خلال الفترة الممتدة من آذار (2006 وحتى تموز 2014) ، وتوصلت الدراسة إلى أن هنالك فروقات جوهرية في نسب ملاءة رأس المال؛ نسبة القروض إلى الودائع؛ نسبة القروض المتعثرة ونسبة الكفاءة التشغيلية بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، بينما لا توجد أية فروق جوهرية في نسبة العائد إلى إجمالي الأصول فيما بينهما، وقد أظهرت النتائج أن نسبة ملاءة رأس المال والقروض المتعثرة في

البنوك التقليدية أفضل من البنوك الإسلامية، بينما أظهرت نتائج الدراسة أن البنوك الإسلامية أفضل من البنوك التقليدية من حيث نسبة القروض الى الودائع و نسبة الكفاءة التشغيلية والعائد على الاصول، ولم تتطرق الدراسة الى اية توصيات.

دراسة (الشيخ علي، 2017) ، هدفت الدراسة الى مقارنة أداء المصارف التجارية والمصارف الإسلامية المدرجة أسهمها في بورصة فلسطين، ولتحقيق هدف الدراسة تم اختيار المصارف التجاريةجميعها والمصارف الإسلامية المسجلة لدى بورصة فلسطين، والحصول على البيانات اللازمة للتحليل خلال الفترة (2009 – 2013) ، وتم إجراء المقارنة باستخدام مجموعة من مؤشرات الاداء المتمثلة في (مؤشرات السيولة، ومؤشرات الربحية، ومؤشرات النشاط، ومؤشرات السوق) ، ومن ثم استخدام الأساليب الاحصائية في تحليل البيانات لفحص الفروقات بين متوسطات المؤشرات المالية للمصارف التجارية والإسلامية، وخلصت نتائج الدراسة الى عدم وجود فروقات ذات دلالة إحصائية بين أداء المصارف التجارية، والمصارف الإسلامية فيما يتعلق بالمؤشرات التي تمثل السيولة والربحية والسوق، اما فيما يتعلق بمؤشرات النشاط فقد أظهرت نتائج الدراسة، وجود فروق ذات دلالة احصائية بين المصارف التجارية، والمصارف الإسلامية، وأظهرت فروقات المتوسطات أنها تتمتع بمعنوية ذات دلالة احصائية حيث كانت الفروق لصالح المصارف الإسلامية، وقد أوصى الباحث بمجموعة من التوصيات أهمها حث المصارف التجارية على استثمار مواردها بالشكل المناسب، فضلا عن زيادة مقدرتها على تشغيل مواردها بشكل عام، كذلك التفكير جديا بفتح فروع لها تعمل وفق أحكام الشريعة الإسلامية وضرورة عقد ندوات، وورش عمل خاصة عن المصارف الإسلامية لتوضيح آلية عمل هذا النوع من المصارف الإسلامية.

دراسة (Aziz, Husin, & Hashmi, 2016) ، شملت عينة الدراسة خمسة مصارف إسلامية، وخمسة مصارف تقليدية مشابهة لها بالحجم عاملة في باكستان خلال الفترة (2006 – 2014) ، وذلك بغرض مقارنة الأداء المالي فيما بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية، وتمت المقارنة باستخدام متوسطات النسب المالية لكل مجموعة، وتوصلت إلى أن المصارف الإسلامية أفضل من المصارف التقليدية فيما يخص نسب النشاط، الربحية وجودة الأصول، بينما تحتاج المصارف الإسلامية إلى مزيد من العمل للحاق بالمصارف التقليدية فيما يخص نسب السيولة، الاستثمار، الودائع ورأس المال.

دراسة (بوليحة و بوجمعة، 2016) ، هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي لعشرة مصارف إسلامية من ست دول وهي: الاردن، البحرين، السعودية، الكويت، قطر، الامارات، تم تجميع بياناتها المالية من تقاريرها المنشورة سنويا وعددها 50 تقريرا لمدة خمس سنوات وللفترة الممتدة بين 2009 – 2013، بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات والنسب المالية وهي مؤشرات الربحية والسيولة ومؤشرات كفاية رأس المال ومؤشرات النشاط.وقد خلصت الدراسة إلى أن المصارف الإسلامية عينة الدراسة تتمتع بكفاءة عالية في إدارة التكاليف التشغيلية، ولها كفاءة عالية في تولد الأرباح من خلال حجم الأصول المستثمرة، لكن بقدرات متفاوتة لكل مصرف، كما نتج عن الدراسة أن المصارف الإسلامية غير قادرة على امتصاص مخاطر التمويل والاستثمار وأن نصف عينة الدراسة من المصارف غير قادرة على إدارة خطر السيولة، ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة أن على البنوك الاسلامية ان تحافظ على مستوى الكفاءة في إدارة التكاليف التشغيلية، وأن تضع نسبا محددة لحجم السيولة لديها مقارنة بما تملكه من ودائع، والتنوع في عمليات الاستثمار والتمويل.

دراسة (كرومي، 2016) ، هدفت الدراسة إلى تقييم أداء ثلاثة مصارف تجارية تعمل بالجزائر، وهي البنك الوطني الجزائري، وبنك البركة وبنك ترست، واعتمدت الدراسة في تقييمها على التحليل بواسطة نسب الربحية ونسب السيولة ونسب ملاءة رأس المال بالتطبيق على المصارف عينة الدراسة، كما تم مقارنة أداء المصارف الثلاثة للفترة (2007 – 2012) باعتبارها الفترة التي توفرت فيها المعلومات والبيانات المالية لكافة المصارف عينة الدراسة، وتظهر نتائج الدراسة انخفاض أداء البنك الوطني الجزائري، كما أبدى مصرف البركة كفاءته العالية في استغلال الأموال الخاصة لتوليد الأرباح و قدرته على الوفاء بالتزاماته وذلك بتحقيقه لمعدلات مرتفعة للسيولة، وتميز بنك ترست بقدرته العالية على رد الودائع، وعلى امتصاص خسائر الأصول الخطرة، ومن أهم التوصيات التي جاءت بها الدراسة أن على البنوك تقديم خدمات جديدة مبتكرة لعملائها لغايات توظيف مواردها وتحسين أدائها، وضرورة الاعتماد على النشاطات الحديثة والاشتراك في سوق الأوراق المالية لتحقيق الإيرادات ووضع استراتيجيات تسويقية لجذب الودائع التي تعتبر من أهم وسائل التمويل في البنك.

دراسة (Sukmana & Febriyati, 2016) ، هدفت الدراسة الى تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية في اندونيسيا، حيث قامت الدراسة باستخدام البيانات المالية الشهرية لمصرفين أحدهما تقليدي والآخر إسلامي خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني (2004 إلى تموز 2014) ، لقياس النسب المالية المستخدمة في مؤشرات الأداء المالي، وقامت باستخدام (T - test) لقياس إن كانت هناك فروق جوهرية بينهما أم لا، وتوصلت الدراسة إلى أن نسب كفاءة رأس المال، العائد على إجمالي الأصول، المصاريف التشغيلية إلى الإيرادات التشغيلية والقروض المتعثرة في المصارف التقليدية أعلى منها في المصارف الإسلامية، وقد أوصت الدراسة بضرورة ان يقوم البنك المركزي في اندونيسيا بإعادة النظر بمتطلبات الاحتياطي على أساس مستوى الوساطة من شأنه أن يشجع البنوك على أداء أفضل، كما ان الدراسة أوصت لإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية الخاصة بالمصارف الاسلامية.

دراسة (Adegbemi & Adekola, 2013) ، هدفت الدراسة إلى مقارنة كفاءة المصارف التجارية مع المصارف الإسلامية للفترة الممتدة بين (2007 – 2011) ، حيث اشتملت الدراسة على أربعة مصارف إسلامية، وخمسة تجارية في المملكة المتحدة باستخدام النسب المالية كمؤشرات للأداء، حيث تم تحويل البيانات المجمعة للمصارف إلى نسب مئوية بحيث يمكن المقارنة بينها خلال فترة الدراسة، وقد بينت نتائج الدراسة أن المصارف التجارية هي الاكثر ربحيه كما أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وأظهرت الدراسة أيضاً أن المصارف الإسلامية هي أقل عرضة لمخاطر

السيولة وأنها أكثر فعالية من حيث التحكم في التكاليف، في حين تعتمد المصارف التجارية على المصادر الخارجية للتمويل بفعالية، وأوصت الدراسة بتوسيع نطاق التمويل المصرفي الإسلامي وتنمية المهارات الإدارية وتنويع المنتجات المصرفية.

دراسة (الجابري، 2015) ، هدفت الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية ومقارنة أداء البنوك الإسلامية بالبنوك التجارية من خلال اجراء تقييم أربعة بنوك اسلامية مع أربعة بنوك أخرى تقليدية كعينة قصدية وقارنة المجموعتين، استناداً الى حجم رؤوس الاموال المدفوعة وعدد الفروع لكل منها، وقد بلغ حجم العينة (8) بنوك تمثل 66.6% من مجتمع الدراسة، واستخدمت الدراسة مجموعة من النسب المالية تشمل أوجه الأداء التي تبحثها الدراسة بأربع مجموعات هي توظيف الموارد المتاحة، الربحية، السيولة، والملائمة خلال الفترة الممتدة من العام (2004 – 2011) ، وتوصلت الدارسة إلى أن البنوك الاسلامية تتمتع بنسبة سيولة أعلى من البنوك التجارية، كما أن مستوى الملاءة فيها أفضل من البنوك التجارية، وأن البنوك التجارية تتمتع بنسب ربحية عالية مقارنة بالبنوك الإسلامية، كما أن مؤشرات توظيف الأموال في البنوك التجارية أفضل من البنوك الإسلامية، وقد خلصت الدراسة إلى أن أداء البنوك التجارية بصورة عامة أفضل من أداء البنوك الإسلامية، وقد أوصت الدراسة بضرورة بذل المزيد من الاهتمام في مجالات توظيف الأموال لتعزيز أدائها المالي وقدرتها التنافسية.

التعقيب على الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة واقع الأداء المالي وتقييمه في العديد من الدول العربية والأجنبية، وأشارت إلى وجود اهتمام متزايد بضرورة تحليل هذا الأداء، وإجراء المقارنات بين عدد من المصارف الإسلامية والأخرى التجارية بهدف الوقوف على جوانب القوة أو الضعف ومدى قدرتها في مواجه الأزمات، وقد استخدمت تلك الدراسات مناهج متعددة للوصول إلى النتائج من خلال التحليلات الإحصائية للبيانات المتعلقة بتلك المصارف. وتأتي هذه الدراسة استكمالاً للدراسات السابقة في البيئة المحلية الفلسطينية من خلال تسليط الضوء على أداء المصارف الإسلامية في فلسطين ومقارنتها مع المصارف التجارية والتي تفتقر إليها الدراسات الفلسطينية – على حد علم الباحث – حيث استخدمت الدراسة الحالية مؤشرات إضافية أخرى لقياس الأداء لم تتناولها الدراسات السابقة تمثلت في مؤشرات هيكل رأس المال والحصص السوقية للمقارنة بين أداء المصارف الإسلامية والمصارف التجارية. وبالتالي فإن هذه الدراسة سوف تسهم في الاستفادة منها نحو البحث في موضوعات أخرى ذات صلة تتعلق بجوانب أخرى لنفس الموضوع.

الإطار النظري

توطئه

يتبوأ تقييم الأداء المالي مكانة مهمة في غالبية الاقتصاديات، حيث تناولتها العديد من الدراسات والأبحاث المحاسبية والإدارية، بسبب الندرة النسبية للموارد المالية التي تعتمدها منشآت الأعمال قياسا بحجم الاحتياجات المالية الكبيرة لها والمتنافس عليها، ومن هذا المنطلق فإن السعي نحو الحصول على الموارد وتحقيق العوائد القصوى منها، وديمومة المنشاة، ونموه، ا وتطورها، واستغلالها لمواردها الاستغلال الأمثل يعتبر غاية في الأهمية، لما لها من تأثير على كل جوانب الحياة لمنشات الأعمال، ولهذا فان تقييم الأداء المالي لهذه المؤسسات يعد أحد العناصر الأساسية للعملية الإدارية اللازمة للإدارة لأغراض توفير معلومات وبيانات تستخدم في قياس مدى تحقيق المنشأة لأهدافها، والتعرف على اتجاهات الأداء فيها، مما يوفر أساساً في تحديد مسيرة المنشاة ونجاحها ومستقبلها (بشناق، 2011، صفحة 19) ، وتعد القوائم المالية وسيلة مهمة ورئيسية لتقييم الأداء المالي، حيثإأن تحليل القوائم المالية يساعد في تقديم نتائج تمكن من تحديد نقاط القوة والضعف وتحديد فرص الاستثمار، وتقدم معلومات للمستثمرين والدائنين وغيرهم. وتعتبر المؤشرات المالية إحدى الأدوات والوسائل الأكثر استخداما والنموذج الأكثر أهمية في التحليل للوصول إلى تقييم دقيق لنجاح المنشأة أو احتمالات الفشل فيها وتحديد نقاط القوة والضعف أيضا (الزبيدي، 2002، صفحة 85).

مفهوم تقييم الاداء المالي

قبل التعرض لمفهوم تقييم أداء المصارف لا بد من الإشارة بداية لمفهوم الأداء وتقييمه، فعلى الرغم من كثرة البحوث والدراسات التي تناولت الأداء وتقييمه، إلا أنه لم يتم التوصل إلى إجماع حول مفهوم محدد للأداء، فلا يزال الباحثون مهتمين بمناقشة المستويات التي يحلل عندها الأداء والقواعد الأساسية لقياسه، ويشير الباحث (Hofer) إلى أن الخلاف حول مفهوم الأداء ينبع من اختلاف تعدد المعايير والمقاييس التي اعتمدها الباحثون في دراسة الأداء وقياسه (طالب، 2011، صفحة 64) ، وقد عرف A.Kherakhem الأداء بأنه تأدية عمل أو إنجاز نشاط أو تنفيذ مهمة، بمعنى القيام بفعل يساعد على الوصول إلى الأهداف الموضوعة (الداوي، 2009، صفحة 218) ، وهذا التعريف يتفق مع تعريف (David) الذي ينظر للأداء بأنه مجموعة النتائج المترتبة عن الأنشطة والممارسات التي تقوم بها المنظمة والتي يتوقع أن تكون مقابل الأهداف الموضوعة والمرسومة (طالب، 2011، صفحة 64) ، فكلا الباحثين يعتبران الأداء بأنه سلسلة من النشاطات والممارسات التي تقود إلى تحقيق الأهداف المرسومة، وعن مفهوم تقييم الاداء فقد عرف بأنه أحد المقومات الرئيسة للعملية الرقابية، إذ تتم مقارنة الاداء الفعلي لكل نشاط من أنشطة المنشأة فضلا عن الأداء الكلي بمؤشرات محددة مقدما، لتحديد الانحرافات عن الأهداف السابق تحديدها، وتحديد المراكز االمسؤولة عنها، وإرجاعها لأسبابها لتجنبها في المستقبل، أيضاً للحكم على كفاءة التشغيل سواء على مستوى الوحدة أو على مستوى الانشطة الداخلية (خشارمة، 2002، صفحة 299) ، وأيضا عرف تقييم الأداء بأنه تقييم استخدام الموارد المتاحة للوحدة الاقتصادية، إذ يهتم هذا الجانب باستخدام الموارد المتاحة في الاداء الفعلي ويعبر عنه بكفاءة الأداء، وتتحدد الأداء الأكفأ بالعلاقة المثلى بين المدخلات والمخرجات، والذي يتضمن استخدام الموارد المتاحة استخداماً أمثل في تحقيق حجم النشاط الفعلي (مرعي و محرم، 1985، صفحة 415).

كما عرفت عملية تقييم أداء المصرفي بأنها عملية شاملة تستخدم فيها البيانات المحاسبيةجميعها وغيرها للوقوف على الحالة المالية للمصرف، وتحديد الكيفية التي أديرت بها موارده

خلال فترة زمنية معينة (قريشي، 2004، صفحة 90) ، وهناك من يرى أنها عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تقارن بها النتائج المحققة للنشاط بأهدافه المقررة بقصد بيان مدى انسجام تلك النتائج مع الأهداف المحددة لتقدير مستوى فعالية الأداء، كما يقارن عناصر مدخلات النشاط بمخرجاته للتأكد من أن أداء النشاط المصرفي قد تم بدرجة عالية من الكفاءة (زيود و الامين، 2005، صفحة 163) ، ويعتبر تقييم الأداء المالي نظاما متكاملا يعمل على مقارنة النتائج الفعلية للمؤشرات المختارة أو المنتخبة بما يقابلها من مؤشرات مستهدفة، أو بتلك التي تعكس نتائج الأداء خلال مدد سابقة، أو نتائج الأداء في الوحدات الاقتصادية المماثلة مع مراعاة الظروف التاريخية والهيكلية، أو بالمؤشرات المستنبط معدلاتها وفقا لمتوسط نتائج مجموعة من الوحدات الاقتصادية مع مراعاة تقارب حجم هذه الوحدات (فهد، 2009، صفحة 27).

لذا فان عملية تقييم أداء المصرف هي عبارة عن مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى قياس النتائج المتحققة من طرف المصرف باستخدام وسائل وأساليب مختلفة وفي ضوء معايير محددة، مما يساعد في الحكم على فعالية وكفاءة المصرف فضلاً على أنها تعد جزءا من النظام الرقابي لمقارنة الأداء الفعلي بالمستهدف للتعرف على نقاط القوة من أجل تعزيزها ونقاط الضعف لمعالجتها.

أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف

تهدف المصارف الإسلامية إلى تعبئة المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار لخدمة المجتمع في نطاق الشريعة الإسلامية، ونتيجة لبعض المعوقات التي تواجه تلك المصارف ظهرت الحاجة إلى أهمية تقييم الأداء في تلك المؤسسات لبيان قدرتها على تحقيق أهدافها (البلتاجي، 2016، صفحة 1). وتحظى عملية تقييم الأداء للمصارف بأهمية بارزة وكبيرة وفي جوانب ومستويات مختلفة يمكن إبرازها في الأتي (فهد، 2009، صفحة 30) :

- يبين تقييم الأداء المالي قدرة المصرف على تنفيذ الأهداف المخططة من خلال مقارنة النتائج المتحققة مع المستهدف منها، والكشف عن الانحرافات وتقديم البدائل اللازمة لها، مما يعزز أداء المصرف بمواصلة البقاء والاستمرار في العمل.

- يساعد تقييم الأداء المالي في الكشف عن التطور الذي حققه المصرف في مسيرته وذلك من خلال متابعة نتائج الأداء الفعلي زمنياً من مدة إلى أخرى، ومكانياً بالمقارنة مع المصارف المماثلة الأخرى.

- يظهر تقييم الأداء المركز الإستراتيجي للمصرف ضمن إطار البيئة القطاعية التي يعمل فيها، ومن ثم تحديد الأولويات وحالات التغيير المطلوبة لتحسين مركزه الإستراتيجي، كما يساعد تقييم الأداء في الإفصاح عن درجة المواءمة والانسجام بين الأهداف والاستراتيجيات المعتمدة وعلاقتها بالبيئة التنافسية للمصرف.

- يقدم تقييم الأداء صورة شاملة لمختلف المستويات عن أداء المصرف وتحديد دوره في الاقتصاد وآليات تعزيزها.

- يوضح تقييم الأداء المالي كفاءة تخصيص الموارد المتاحة للمصرف واستخدامها، كما يقدم إيضاحا للعاملين حول كيفية أداء مهامهم الوظيفية ويعمل على توجيه الجهود لتحقيق الأداء الناجح المستهدف الذي يمكن قياسه والحكم عليه.

من خلال ما سبق يتضح لنا أهمية تقييم الأداء المالي للمصارف، وتظهر هذه الأهمية من خلال استفادة جهات عديدة من عملية تقييم الأداء كإدارة المصرف والمودعين والمستثمرين والجهات الحكومية ذات العلاقة.

أهمية التحليل المالي في تقييم الأداء وأهدافه

يشير التحليل المالي في جوهره إلى جمع المعلومات المالية وتصنيفها وقياسها عن طريق الدراسة التفصيلية لبيان الارتباطات والعلاقات المختلفة فيما بينها، حيث يهتم الباحثون بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدامها، والحكم على نتائج الأعمال للمنظمات، ويحتاج تحليل القوائم المالية للمصارف عناية خاصة؛ لأنه يتم بهدف تحقيق مجموعة من الأغراض، جزء منها يتعلق بعملية الرقابة والآخر يتعلق بالتخطيط، ويسعى المحلل المالي إلى عرض القوائم المالية وتحليلها وتفسيرها، بهدف إتاحة المعلومات اللازمة لمعاونة الإدارة العليا للمصرف وغيرها من الإدارات المختصة على المتابعة والرقابة، وقياس الأداء للأنشطة التي تعنيها، بالإضافة إلى توفير قاعدة من المعلومات الأساسية للتخطيط المستقبلي (حنفي، 2002، صفحة 299) ، كما يعتبر التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة فهو منطلق العملية الإدارية ونقطة البداية فيها، وحتى تتمكن الادارة من وضع الخطط المالية لا بد من معرفة المركز المالي للمنشأة، ويمكن استخدام المعلومات التي توفرها الإدارة المالية، والتي تمثل خلاصه واقعيه للنشاط التشغيلي في اتخاذ القرارات الإدارية، وفي التخطيط والرقابة والتقييم لأداء المنظمة، وأيضا في إصدار التقارير المالية (David & Sidney, 1985, p. 5).

ويشير Geoffrey إلى أن القرارات الاستثمارية والتمويلية تعتبر عناصر حيوية للتخطيط ولتحقيق أهداف المنشأة، لذا فعلى المدير المالي أن يأخذ دوره في مراقبة الأداء الفعلي، ومقارنته مع الأداء المخطط بالاعتماد على المعلومات التي تظهر في القوائم المالية (Geoffrey, 1991, p. 14) ، كما تستفيد معظم المنشآت من عملية التحليل المالي في رسم سياساتها المستقبلية، في الائتمان والاستثمار وفي الرقابة على كفاءة الإدارات الفرعية الأخرى ذات العلاقة بوظائف المنشأة الإنتاجية والتسويقية والاستثمارية (الراوي، 2003، صفحة 15) ، وتتعدد أهداف المنشأة الاقتصادية من عملية التحليل المالي، فقد يكون الهدف هو تقييم الأداء بطريقة شاملة للمنشأة الاقتصادية، أو تقييم لجانب معين من أنشطتها، أو تهيئة المناخ الملائم لاتخاذ القرارات الرشيدة، ولرسم أفضل السياسات بتهيئة المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات، ويمكن القول بان عملية التحليل المالي تقوم على تحقيق أهداف عدة رئيسة من أهمها معرفة الكفاءة المالية للمنشأة الاقتصادية في فترة معينة، والكشف عن اتجاهات وأنماط التطور في الوحدة الاقتصادية لفترة معينة، وتحديد نقاط الضعف التي تؤثر سلبا على الأداء المالي، بالإضافة الى المساعدة في عملية التخطيط المالي للشركة.

أساليب وأدوات التحليل المالي

يعتبر التحليل المالي الوسيلة التي تمكن المؤسسات المعنية بالتحليل من استنباط مجموعة من المؤشرات المالية عن أنشطة

المنشأة، حيث يقوم التحليل المالي أياً كانت صورته على منهج المقارنة، لذا فإن أساليب التحليل المالي تتحدد أنواعه حسب تجاه وطبيعة المقارنة على النحو التالي (مطر، 2003، صفحة 24) :

1. التحليل المالي الرأسي (الساكن)

يقوم التحليل الرأسي على أساس دراسة العلاقة الكمية بين البنود المالية المختلفة في القائمة المالية عن فترة زمنية محددة، أي قياس العلاقة النسبية للمفردات في قائمة واحدة، وبموجب هذا الأسلوب تتم المقارنة بين أرقام القوائم المالية للفترة المحاسبية نفسها لتظهر محصلة هذه المقارنة بصورة نسب مئوية، فمثلاً تنسب قيمة كل بند من بنود الموجودات في الميزانية إلى مجموع الموجودات في الميزانية نفسها كمقارنة صافي الربح لسنة ما مع مبيعات نفس السنة، وبمعنى آخر فان التحليل الرأسي يقوم على دراسة عناصر ميزانية واحدة، وذلك من خلال اظهار الوزن النسبي لكل عنصر من العناصر في الميزانية إلى مجموع الميزانية أو ألى المجموعة التي ينتمي أليها، ويعني هذا تحويل الأرقام المطلقة الواردة في الميزانية إلى نسب مئوية، وهذا بدوره يعني أن مجموع الميزانية سيتحول إلى رقم مئوي مساو ل (100%) في كلا الطرفين، أما اذا نسبت العناصر إلى المجموعه التي تنتمي إليها عندئذ يصبح مجموع كل مجموعة مساو للرقم (100%) ، وعملية نسب العنصر إلى المجموع أو الى المجموعة التي تنتمي اليها يعود الى غاية التحليل (جميل و سعيد، 2007، صفحة 121) ، ويتصف التحليل الرأسي بالسكون والثبات لانتفاء البعد الزمني عنه، إلا أن هذا الاسلوب يظل بحاجة لأن يتم دعمه بالتحليل الأفقي والمركز النسبي.

2. التحليل المالي ألأفقي/ تحليل الاتجاهات

يقوم التحليل الأفقي على أساس تحليل القوائم المالية لعدد من الفترات المتعاقبة مع اختيار فترة واحدة من تلك الفترات لتكون فترة الأساس، للتعرف على حجم التغير ونوعه الذي يطرأ على عنصر معين أو مجموعة من العناصر وقياس الاتجاه ونوعه وتقييمه (الراوي، 2003، صفحة 324) ، حيث يتم دراسة سلوك بند معين أو عدة بنود على مدار فترات مالية عدة للتعرف على مقدار التغير الحادث واتجاهه في حركة البند، أو معدل التغير على مدار الفترة الزمنية مجال المقارنة (مطر، 2003، الصفحات 24 – 30) ، ويتم اللجوء إلى التحليل الأفقي لتلافي سمة الجمود التي يتصف بها أسلوب التحليل الرأسي، حيث يتم التعرف على مقدار واتجاه التغير الحادث في سلوك البند أو النسبة على مدار الفترة الزمنية، مما يمكن من تكوين صورة أدق عن واقع المنشأة وعن اتجاهاتها المستقبلية، كما يساعد التحليل الأفقي على تقييم انجاز المؤسسة أو نشاطها في ضوء هذا السلوك ومن ثم اتخاذ القرارات الملائمة بعد تتبع أسباب التغيير.

3. تحليل النسب المالية – استخراج المركز النسبي

يعتبر هذا الأسلوب من التحليل الأكثر شيوعاً؛ لأنه يوفر عددا كبيرا من المؤشرات المالية التي يمكن الاستفادة منها في تقييم أداء المنشأة في مجالات السيولة والنشاط والربحيةمن خلال مقارنة النسب المالية المستخرجة من الوحدة الاقتصادية مع نسب مالية لوحدات اقتصادية منافسة أو مع معدل الصناعة العام، ويساعد هذا الأسلوب الادارة في اتخاذ الاجراءات التصحيحية الملائمة لتحسين مركزها النسبي، ويتضمن حساب نسب محاسبية خاصة من عنصرين أو أكثر من العناصر الظاهرة في حسابات الدخل والميزانية لكشف العلاقات بين هذه العناصر، والنسب المالية تستخدم عادة لقياس الانحرافات المالية للمنشأة، ولتحديد نوعية الإدارة لهذه المنشأة، وتتجلى أهميتها في كونها أكثر قدرة من القيم المطلقة على التعبير عن حقيقة الوضع المالي للمنشأة (خمقاني، 2014، صفحة 9) ، كما وتعد مؤشرات النسب المالية من الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المؤسسات المصرفية، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على دقة مؤشرات النسب المالية ومواءمتها وقابليتها لقياس الأداء بشكل سليم، وتقيس مؤشرات النسب المالية العلاقات بين المدخلات (الكلفة) مع المخرجات (المنافع) ، والتي تسهل عملية المقارنة بين هذه العلاقات خلال فترة زمنية معينة للمنشأة، حيث يمكن تقييم الأداء المالي للمنشأة باستخدام النسب وفقاً للطرق التالية (White, 1994, p. 198) :

- مقارنة النسب المالية للمنشأة مع نسب المعيار الصناعي.
- مقارنة النسب المالية لنفس المنشأة لفترات زمنية متعددة (أي المعيار التاريخي).
- مقارنة النسب المالية للمنشأة مع النسب المالية لقطاعات أخرى.

ويتفق مفلح، (مفلح، 1995، صفحة 123) مع ما ذكر أعلاه، فيشير إلى أن احتساب النسب المالية، وأي مقياس من مقاييس الأداء المختلفة بمفردها ستكون ذا فائدة محدودة ما لم يكن هناك معيار لقياس النتائج عليه ومقارنتها به لأجل الحكم على مدى مناسبة النتائج أو عدم مناسبتها، ويمكن القول إن اختيار المعيار المناسب للحكم على النسبة المختارة لا يقل أهمية عن اختيار النسبة نفسها.

المؤشرات المالية

من المعلوم أن هناك عددا كبيرا من مؤشرات النسب المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف، ولاختلاف طبيعة النشاط في المصارف عن نشاط الوحدات الاقتصادية الأخرى غير المصرفية، فإن النسب المالية المستخدمة لتقييم أداء المصارف تختلف عن النسب المالية المستخدمة لتقييم أداء الوحدات التجارية غير المصرفية (جميل و سعيد، 2007، صفحة 121). ومن أهم مؤشرات النسب المالية التي سوف تختارها هذه الدراسة ما يلي:

1. مؤشرات الربحية Profitability Ratios

تسعى المصارف لتحقيق أعلى مستوى من الأرباح، إذ يعد هدف الربحية من الأهداف الرئيسة للمصرف، ولكي يتمكن المصرف من تحقيق الربحية عليه أن يوظف موارده المالية في موجودات تدر عليه عوائد مناسبة كالتمويلات والاستثمارات، فكلما سعت المصارف الى زيادة ايراداتها وتخفيض نفقاتها سيؤدي ذلك الى زيادة الربحية (الشكرجي، 1999، صفحة 115) ، ومن أهم مؤشرات الربحية الآتي (رمضان، 1997، صفحة 277)

- مؤشر مجموع ايرادات الفوائد والعمولات/ مجموع الايرادات
- مؤشر العائد على الموجودات = (صافي الربح بعد

الضريبة/ مجموع الموجودات)

- مؤشر العائد على حقوق الملكية = (صافي الربح بعد الضريبة/ مجموع حقوق الملكية)

كما أن هذه النسب تمكن من قياس قدرة المصرف على تحقيق عائد نهائي صاف على الأموال المستثمرة، وذلك يعني أن هذه النسب تركز على الربح الذي يعد المحور الفعال في استمرار المصارف وتوسعها، مما يعزز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة وضمان الاستقرار (فهد، 2009، الصفحات 58 – 61).

2. مؤشرات السيولة Liquidity Ratios

وتمثل قدرة المصرف على مواجهة التزاماته الفورية والمتوقعة دون تأخير، والمصارف تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع الأمر الذي يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التسهيلات الائتمانية، وأن انخفاض مؤشر السيولة يؤدي الى فقدان ثقة العملاء (الشكرجي، 1999، صفحة 107) ، وتحرص المصارف قدر استطاعتها على تلبية رغبات عملائها المودعين والمقترضين في السحب والإيداع، وخشية أن تفاجأ بموجات من السحوبات قد تعجز عن مواجهتها إذا ما توسعت في سياسة الإقراض، فهي تعمل على توفير جانب من مواردها المالية على شكل نقد سائل، وبالرغم من أن النقد السائل قد يقابله ودائع تدفع المصارف بسببها فوائد لأصحابها، فإنها تتحمل عبء تلك الفوائد في نظير المحافظة على سمعتها المالية، وتعد السيولة من أهم السمات الحيوية التي تتميز بها المصارف عن الوحدات الاقتصادية الأخرى، ففي الوقت الذي تستطيع فيه الوحدات تأجيل سداد ما عليها من مستحقات ولو لبعض الوقت، فان مجرد إشاعة عدم توفر سيولة لدى المصرف كفيلة بان تزعزع ثقة المودعين مما قد يعرض المصرف لمخاطر مالية، ومن أهم مؤشرات السيولة الاتي (فهد، 2009، الصفحات 61 – 63):

- مؤشر مجموع التمويلات الائتمانية/ مجموع الموجودات
- مؤشر مجموع التمويلات الائتمانية/ مجموع ودائع العملاء
- مؤشر مجموع ودائع العملاء/ مجموع الموجودات

3. مؤشرات هيكل رأس المال

الهدف من هذه المؤشرات هو إبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال ومنها (فهد، 2009، صفحة 62) :

- مؤشر مجموع المطلوبات/ مجموع الموجودات
- مؤشر مجموع حقوق الملكية/ مجموع الموجودات

من خلال ما سبق يتبين بأن عملية تقييم الأداء المالي للمصارف يمكن أن تتم من خلال عدة أدوات وعدة معايير لقياس الأداء، وتعتبر المؤشرات الكمية من أفضل الأدوات المستخدمة في عملية التقييم نظرا لإمكانية الربط بين عدة بنود وبالتالي توفير معلومات تفصيلية عن أماكن الانحرافات في حال وجودها، إضافة إلى إمكانية اختيار المؤشرات التي تتناسب مع مجموعتي الدارسة (المصارف الإسلامية والمصارف التجارية) واستبعاد غير الملائم منها والتي لا تتوافق مع طبيعة عمل بعض المصارف بالنظر إلى مبادئها وأفكارها، والأسس التي تقوم عليها، كما تعتبر المعايير القطاعية من أنسب المعايير التي تلائم موضوع الدراسة نظرا لكونها قائمة على المقارنة بين مجموعة تجمع بينهما خصائص مشتركة. وقد يذهب البعض من المختصين (الحيالي، 2004، صفحة 37) إلى اعتبار أن استخدام مؤشرات النسب المالية في التحليل المالي هي من الأساليب التقليدية، وان هناك أساليب حديثة كالأساليب الرياضية والإحصائية وبحوث العمليات مثل: القيمة المعرضة للخطر، والقيمة الاقتصادية المضافة، وبطاقات الدرجات المتوازنة، إلا ان حزءا يرى أن استخدام مؤشرات النسب المالية في التحليل المالي تبقى مهمة، ولهاأاثر مهم في عملية تقييم الأداء للمصارف.

استعمالات التحليل المالي

يمكن استعمال التحليل المالي لخدمة أغراض متعددة ومن أهمها الآتي (عقل، 2006، صفحة 233) :

- التحليل الائتماني Credit Analysis: يتم إجراء هذا النوع من التحليل من المقرضين من أجل معرفة الأخطار التي سيواجهونها إذا منحوا قرضا لأحد الأطراف؛ لذا يتم إجراء تحليل مديونية الطرف الذي ينوون منحه قرضا منأاجل التحقق من أن هذا الطرف قادر على إعادة القرض عند استحقاقه، لذلك يتم التأكد عند منح الائتمان من توفر عناصر السيولة والربحية والالتزام بقرارات البنك المركزي والسياسة الائتمانية للمصرف (كريم، 2019، صفحة 5).
- التحليل الاستثماري Investment Analysis: هذا النوع يهتم بعملية تقييم الأسهم والسندات وتقييم المؤسسات بصورة عامة، وهو من الأنواع المهمة باعتبار أن الاستثمار هو مدار إهتمام نسبة كبيرة من الأفراد والمؤسسات.
- عمليات الاندماج والاستحواذ Merger & Acquisition Analysis: إن عمليات الاندماج والاستحواذ بين الشركات تحتاج إلى القيام بعملية تحليل مالي للمنشاة المراد الاستحواذ عليها أو الاندماج معه من أجل الوقوف على القيمة الحقيقة للمنشأة، ومن أجل معرفة موقع المنشاة في السوق، بالإضافة إلى التنبؤ بمستقبل أداء هذه المنشأة وغيرها من القضايا، وتعتبر عملية الاندماج أو الاستحواذ من الأمور المهمةوالتي تكون مكلفة سيما إذا لم تكن قائمة على دراسة وتحليل دقيق وبالتالي فإن الأهمية تتأتى من هذا الجانب.

- تحليل تقييم الأداء Performance Analysis: وهو من الأنواع المهمة كون أن غالبية الاطراف) الإدارة والمستثمرين والمقرضين وغيرهم (تقوم بهذا النوع من التحليل باعتبارأانه يقوم بتقييم المؤسسات من جهات عديدة كتقييم الربحية، وكفاءة المؤسسة في إدارة موجوداتها أو توازنها المالي أو فيما يتعلق بالسيولة والنمو.

- التخطيط planning: يعتبر التحليل المالي من الأدوات الفعالة في مجال التخطيط حيث يُستعان به في وضع تصور لأداء المنشاة المتوقع عن طريق الاسترشاد بالأداء السابق المنشاة نفسها.

معايير الحكم على الاداء المالي

هناك العديد من المعايير المستخدمة للحكم على تقييم الأداء المالي وهي تشكل مرجعيات تتم المقارنه بها لتقرير ما إذا كان

النتائج ملائمة أو غير ملائمة، والمعيار في حد ذاته هو رقم أو نسبة يعتمدها المحللون الماليون باعتبارها مرجعية يتم المقارنة بها للحكم على مدى ملائمة الوضع الذي يكشف عنه التحليل، **ويمكن تقسيم تلك المعايير إلى:**

أ. المعايير المطلقة Absolute Standards

وهي تلك النسب التي أصبح استعمالها في حقل التحليل المالي متعارفاً عليها في المجالات جميعها رغم اختلاف نوع الشركة، وعملها ووقت التحليل (الشماع و أمين، 1990، صفحة 15) ، وتعبر المعايير المطلقة عن المعايير السائدة المتعارف عليها في حقل التحليل المالي التي يمكن استخدامها، بغض النظر عن نوع المؤسسة ونوع الصناعة والظروف السائدة، وقد يعكس بعضها تقاليد أو تشريعات سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأوساط المالية، وبعضها ناشئ عن معايير دولية يتم إعدادها وتنشر تدريجيّ، ا وتقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشاة معينة، ومن الأمثلة عليها في قياس نسبة السيولة، ونسبة التداول ونسبة الديون الى الملكية (عبد الله، 2008، صفحة 36).

ب. معيار الصناعة/ القطاعي Industry Standards

هي معايير للأداء مستمدة من القطاع الذي تنتمي إليه المؤسسة، وتشير إلى معدل أداء مجموعة من الشركات في القطاع الذي تنتمي اليه، حيث يجمع بينهما خصائص مشتركة نابعة عن طبيعة أنشطتها وتشكيلة المنتجات والخدمات التي تقدمها، ويفيد هذا المعيار أو المعدل عند مقارنة النسبة الخاصة بالمنشأة في معرفة المركز النسبي لها ومدى التطابق أو التباين مع معدل الصناعة للقطاع الذي تنتمي اليه (عبد القادر، 2009، صفحة 256) ، أي أن معيار الصناعة هو المتوسط الحسابي، ويتم حسابه عن طريق تجميع البيانات عن الشركات حميعها التي تنتمي إلى صناعة معينة ودمجها معاً في قائمة مجمعة واستخراج النسبة من هذه البيانات المجمعة، وأبرز مثال ما تقوم به المصارف المركزية من تجهيز قوائم مالية مجمعة، وبذلك فإن النسب حميعها التي تستخرج من هذه القوائم هي معيار للقطاع المصرفي.

ت. المعيار التاريخي Historical Standard

يقوم هذا المعيار على مقارنة المؤشرات المالية للشركة مع المؤشرات للشركة ذاتها ولكن لفترات زمنية سابقة، وبالتالي يمكن التعرف على تطور المؤشرات خلال السلسلة الزمنية، والكشف على مدى التغير الحادث في الأداء (غانم، 2000، صفحة 44) ، وتستمد هذه المعايير من أداء الشركة في الماضي، إذ تمكن المحلل المالي من حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف والقوة في الشركة لكي تتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها (عبد القادر، 2009، صفحة 256) ، حيث تقارن النسبة المعينة في سنة ما بالمعيار التاريخي لها، فإذا كانت نتيجة النسبة أقل فهي دون المتوسط الذي ساد في الماضي للشركة، وإذا كانت نتيجة النسبة أعلى فهي أعلى من المتوسط الذي ساد في الماضي، وان كانت نتيجة النسبة متطابقة معه فهي مساوية للمتوسط الذي ساد في الماضي.

ث. المعيار المخطط/ المستهدف Planned Standard

وهي معايير تعمل إدارة المنشأة على بلوغها من خلال استراتيجياتها وسياساتها وخططها وموازناتها، ويعني الابتعاد عنها أو عدم تحقيقها انحرافًا عن الأداء المطلوب، ولا بد من تشخيص مسبباته ومعالجتها، وقد تستمد المعايير المستهدفة من معايير الأداء القطاعي عندما تكون المنشأة مبتعدة عنها ويتحرك للوصول إليها، ومن أمثلة المعيار المخطط قيام إدارة المصرف بتحديد نسب مستهدفة لكل من العائد على الاستثمار والعائد على حقوق المساهمين قبل بداية السنة المالية، ثم تقوم الإدارة بعد انتهاء السنة المالية بالمقارنة بين المخطط والمتحقق فعلاً (عبد القادر، 2009، صفحة 257).

ج. المعيار الوضعي بموجب الانظمة او القوانين السائدة هي نسبة أو رقم تقوم بوضعه هيئة ذات اختصاص وتطلب من المعنيين الالتزام به، مثل النسب التي يطلبها المصرف المركزي من المصارف الالتزام بها، ومنها نسبة القروض إلى الودائع أو نسبة أموال البنك الخاصة إلى الودائع أو نسبة السيولة أو نسبة الاحتياطي القانوني الواجب على البنوك الاحتفاظ به (رمضان، 1997، صفحة 17).

أدوات قياس الأداء

يمكن تعريفها بأنها مجموعة الوسائل والطرق والأساليب المختلفة التي تستخدم من المقيمين أو المحللين الماليين للوصول إلى جوانب التقييم المختلفة للنشاط الاقتصادي محل الاهتمام أو الدراسة، ولتحديد نقاط القوة والضعف في العمليات المالية والتشغيلية والتي تمكن من تقييم الأداء (جبل، 2006، صفحة 41) ، وتشمل أدوات قياس الأداء الفعلي في المؤسسات المصرفية التقارير على اختلاف أنواعها، والمؤشرات الكمية التي يتم استنتاجها من خلال عمليات التحليل المالي (اللوزي و أخرون، 1997، صفحة 201) :

- التقارير: هي من الأدوات التي تستخدم في قياس الأداء الفعلي للعمل المصرفي، فهي توفر المعلومات عن الوضع الفعلي للعمل المصرفي ليتم مقارنتها بالمعايير والحكم على مدى كفاءة هذا العمل، كما تعتبر من أدوات الرقابة المصرفية باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة للمصرف كذلك بين البنك وفروعه، ومن الخصائص التي ترفع من فاعلية التقارير كأداة رقابية أو كأداة تستخدم في عمليات التقييم دقة المعلومات التي تحتويها التقارير وتكاملها، وتوفيرها في الوقت الملائم والبساطة والوضوح في العرض بما يسهل فهمها من الإدارة أو المقيم للعمل.
- المؤشرات الكمية: تعتبر المؤشرات الكمية المستنتجة من تحليل القوائم المالية من أهم الأدوات الرئيسة المستخدمة في تقييم الأداء المصرفي، حيث توفر هذه المؤشرات معلومات مهمة عن العلاقة بين البنود المختلفة للأنشطة المصرفية، ويمكن من خلالها دراسة هذه العلاقات والتغير الزمني لها، وكذلك إجراء عمليات مقارنة الأداء المصرفي مع أداء المصارف الأخرى للحكم على كفاءة الأداء في المصرف موضع التقييم، وتحليل أسباب الانحرافات في حال وجودها بالشكل الذي يعطي الإدارة صورة واضحة عن الخلل وأسبابه وآلية علاجه.

واقع القطاع المصرفي الفلسطيني

يعتبر القطاع المصرفي من القطاعات الرائدة في الاقتصاديات الحديثة وأحد محركاتها الرئيسة نظراً لدوره المهمة في حشد المدخرات المحلية والأجنبية وتعبئتها ومساهمته في تمويل الاستثمارات التي تمثل عصب النشاط الاقتصادي، وهو كذلك قطاع ذو علاقات متشابكة مع القطاعات الاقتصادية الأخرى حيث إنه يؤثر فيها ويتأثر بتطوراتها، كما يقوم أيضا بدور فاعل في تلبية متطلبات الحياة المعاصرة من تسهيل عمليات التعامل بين الأفراد ومؤسسات المجتمع، ولا يمكن تجاهل الدور الايجابي الذي تلعبه المصارف الإسلامية من خلال تقديمها لخدمات التمويل والاستثمار في مختلف النشاطات المالية والاقتصادية والاجتماعية، حيث استطاعت أن تفرض نفسها لتصبح اليوم رقماً صعباً في تركيبة الدورة المالية والاقتصادية في العالم، بدليل النمو المتسارع الذي تحققه تلك المصارف في كافة الأقطار المسلمة وغير المسلمة، ويعتبر هذا التحول بمثابة الاعتراف بنجاح التجربة الإسلامية في الاقتصاد الإسلامي، وتحتلّ الصناعة المصرفية في فلسطين أهمية كبيرة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لكون القطاع المصرفي الفلسطيني يسهم بشكل فعّال في تطور الاقتصاد الوطني وازدهاره، وهذا يقتضي العمل لإخضاع هذا القطاع لعملية الرقابة وذلك للحفاظ على سلامة المراكز المالية للمصارف والتوصل إلى قطاع مصرفي قوي وسليم يحافظ على حقوق المتعاملين.

تطور القطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة (2013 - 2017)

على الرغم من التحديات والمعيقات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني بسبب الاحتلال الصهيوني للأراضي الفلسطينية، إلا أن القطاع المصرفي الفلسطيني الذي اتسم بأهمية خاصة في النشاط الاقتصادي باعتباره المكون الرئيس للنظام المالي قد واصل نموه مثبتاً قدرته على التعامل مع كثير من المخاطر المحلية ومرسخاً نفسه كأحد ركائز دعم الاقتصاد الفلسطيني وأهمها، حيث بلغ عدد المصارف المرخصة في فلسطين في العام (2017) خمسة عشر مصرفاً منها (7) مصارف محلية، وعدد (8) مصارف أجنبية تجارية، وبعدد فروع بلغت (332) فرعا موزعه بين (204) فروع للمصارف المحلية وعدد (128) فرعا المصارف الأجنبية وبنسبة زيادة في إجمالي عدد الفروع قدرها (10%) عن العام (2016) (سلطةالنقد، 2017) ، ويظهر ذلك جليا في الجدول رقم (1) ، حيث بلغت إجمالي موجودات المصارف العاملة في فلسطين (15،376.4) مليون دولار في العام (7201) وبنسبة نمو بلغت (42.5%) مقارنة مع العام (2013) حيث بلغت (10،783.8) مليون دولار، وبلغت إجمالي ودائع العملاء لدى المصارف العاملة في فلسطين في العام (2017) ما قيمته (11،948.8) مليون دولار متزايدة بنسبة (44%) عن العام (2013) حيث بلغت (8،277.0) مليون دولار، أما عن التمويلات المصرفيه الممنوحة من القطاع المصرفي الفلسطيني فقد بلغت في العام (2017) ما قيمته (7،900.2) مليون دولار، وبنسبة نمو بلغت (79%) عن العام (2013) حيث سجلت ما قيمته (4،404.3) مليون دولار، وقد بلغ رأس المال المدفوع للمصارف العاملة في فلسطين (928.1) مليون دولار في العام (2013) ارتفع إلى (1،082.6) مليون دولار في العام (2017) وبنسبة نمو بلغت (17%) ، وقد بلغ صافي أرباح المصارف في فلسطين (168.5) مليون دولار وبنسبة نمو بلغت (36%) عن العام (2013) حيث بلغت (143.4) مليون دولار، أما عن مجموع حقوق الملكية للقطاع المصرفي الفلسطيني فقد نمت وبنسبة (28%) لتصل إلى (1،752.9) مليون دولار في العام (2017) مقارنة مع (1،361.5) مليون دولار في العام (2013).

جدول (1)

أهم البيانات المالية المجمعة للقطاع المصرفي الفلسطيني خلال الفترة 2013 - 2017 (لأقرب مليون دولار)

	2013	2014	2015	2016	2017
مجموع الموجودات	10,783.8	11,416.7	12,271.0	13,765.1	15,376.4
رأس المال المدفوع	928.1	976.0	961.3	1,021.7	1,082.6
مجموع حقوق الملكية	1,361.5	1,467.4	1,467.6	1,601.8	1,752.9
مجموع ودائع العملاء	8,277.0	8,906.4	9,627.8	10,586.7	11,948.8
مجموع التمويلات	4,404.3	4,816.6	5,736.7	6,765.4	7,900.2
اجمالي الايرادات	479.3	514.5	530.6	569.7	680.6
اجمالي صافي الربح	143.4	146.9	132.8	149.3	168.5

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى البيانات المالية الصادرة عن جمعية البنوك في فلسطين 2013 - 2017 (البنوك، 2013 - 2017)
/http:// www.abp.ps

تطور المصارف الاسلامية الفلسطينية

شهدت المصارف الاسلامية الفلسطينية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الاخيرة، فقد بلغ عدد المصارف الإسلامية في نهاية العام (2017) ثلاثة مصارف محلية هي: المصرف الإسلامي العربي والمصرف الإسلامي الفلسطيني اللذان تأسسا عام (1995) ، ومصرف الصفا الإسلامي الذي تأسس عام (2016) ، ويعملون من خلال (60) فرعاً، وبالنظر الى الجدول أدناه رقم (2) لأهم البيات المالية المجمعة للمصارف الإسلامية الفلسطينية عينة الدراسة، نجد أن إجمالي الموجودات قد ارتفعت من (1،603.2) مليون دولار في العام (2016) الى (2،051.4) مليون دولار في العام (2017) مشكلة ما نسبته (13.3%) من إجمالي موجودات القطاع المصرفي الفلسطيني وبنسبة نمو بلغت (27.9%) ، كما ارتفعت إجمالي التمويلات المباشرة من (970.0) مليون دولار في العام (2016) إلى (1،180.3) مليون دولار في العام (2017) مشكلة ما نسبته (14.9%) من إجمالي التمويلات الممنوحة من القطاع المصرفي الفلسطيني، وبنسبة نمو بلغت (21.6%) ، وشكلت

الودائع لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية ما نسبته (13.4%) من إجمالي ودائع القطاع المصرفي في العام (2017) حيث إرتفعت من (1,275.8) مليون دولار في العام (2016) إلى (1,600.5) مليون دولار في العام (2017) وبنسبة نمو بلغت (25.4%) ، ولزيادة إقبال الجمهور الفلسطيني للتعامل مع المصارف الإسلامية فإنه يتوفر فرصة كبيرة أمام المصارف الإسلامية الفلسطينية لتعظيم حصصها السوقية، وهذا يشكل حافزاً لتحقيق أهدافها الاستراتيجية التي ترمي إلى مضاعفة حجمها في كل من ودائع العملاء والتمويلات المباشرة وتعظيم أرباحها.

جدول (2)

أهم البيانات المالية المجمعة للمصارف الاسلامية الفلسطينية عينة الدراسة خلال الفترة 2013 - 2017 (مليون دولار)

	2013	2014	2015	2016	2017
اجمالي الموجودات	972.0	1,157.1	1,325.8	1,603.2	2,051.4
اجمالي حقوق الملكية	125.7	135.2	142.3	170.5	216.6
اجمالي ودائع العملاء	750.6	881.7	1,053.9	1,275.8	1,600.5
اجمالي التمويلات	460.1	600.0	757.7	970.0	1,180.3
اجمالي الايرادات	40.5	48.7	58.0	73.3	85.3
حصة البنك من ايرادات التمويل	35.1	41.5	50.3	63.8	74.7
اجمالي صافي الربح	10.0	11.6	15.2	18.8	20.9

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى لبيانات المالية الصادرة عن جمعية البنوك في فلسطين 2013 - 2017

الجانب العملي (التحليلي)

◄ **أولاً: تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية الفلسطينية مع المعيار الصناعي:**

تعد المؤشرات المالية من أهم الأسس التي تقوم عليها عملية تقييم الأداء في المصارف، فنجاح عملية التقييم يعتمد بدرجة كبيرة على درجة وملائمة المؤشرات المالية وقابليتها على قياس الأداء بشكل سليم (فهد، 2009، صفحة 57) ، وهناك عدد كبير من المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم الأداء في المصارف، ومنها مؤشرات الربحية والسيولة وهيكل رأس المال، ويجب أن نشير إلى أن هذه الدراسة هي لتقييم الأداء المالي لعينة البحث بناءً على البيانات الواردة في قوائمها المالية، ولا يعكس ذلك بالضرورة جوانب الأداء المالي بكامله، لأن القوائم المالية لا تشير إلى تقلبات الوضع المالي طيلة أيام السنة، وإنما فقط لما هو عليه الحال في نهاية السنة، إضافة إلى وجود العديد من المتغيرات الخارجية ذات التأثير على عمل المصارف والتي لا تعكسها القوائم المالية، لهذا سوف لا يتم التطرق لها لأنها تخرج عن نطاق البحث. لذلك ولأغراض تقييم الأداء المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية موضوع الدراسة وهما (المصرف الإسلامي الفلسطيني والمصرف الإسلامي العربي) يتم اجراء المقارنة بين متوسط مؤشرات الأداء المالي لتلك المصارف مع معيار الصناعة التي تنتمي أليه خلال الفترة 2013 – 2017 من جهة، ومن ثم إجراء المقارنة لأداء تلك المصارف مع عينة المصارف التجارية الاخرى وهي (بنك القدس والبنك الوطني) وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المالية. وترتيباً على ما سبق وللإجابة على تساؤلات الدراسة نورد فيما يلي تحليلا لكل سؤال منها كما يلي:

● السؤال الأول: **هل يختلف الأداء المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية عن معيار الصناعة في القطاع المصرفي الفلسطيني؟**

وللإجابة على السؤال الأول، يوضح الجدول أدناه رقم (3) أهم مؤشرات الأداء للمصارف الإسلامية مقارنة بمعيار الصناعة للقطاع المصرفي الفلسطيني:

الجدول العام رقم (3)

مقارنة لأهم مؤشرات الأداء المالي للمصارف الإسلامية الفلسطينية مجمعة ومعيار الصناعة المصرفية (%)

السنة	2013		2014		2015		2016		2017		
مؤشرات الأداء	المصارف الإسلامية	معيار الصناعه	المصارف الإسلامية	معيار الصناعة	المصارف الإسلامية	معيار الصناعة	المصارف الإسلامية	معيار الصناعة	المصارف الإسلامية	معيار الصناعة	المتوسط الحسابي المصارف الإسلامية / معيار الصناعة
مؤشرات الربحية											
ايرادات التمويل والعمولات/ الايرادات	87.0	88.4	84.9	86.2	86.1	86.8	87.0	86.4	85.2	87.3	86.4 / 86.6
العائد على الموجودات	1.0	1.3	1.0	1.3	1.1	1.0	1.2	1.0	1.1	1.0	1.07 / 1.14

السنة / مؤشرات الأداء	2013		2014		2015		2016		2017			
	المصارف الإسلامية	معيار الصناعه	المصارف الإسلامية	معيار الصناعة	المصارف الإسلامية	معيار الصناعة	المصارف الإسلامية	معيار الصناعة	المصارف الإسلامية	معيار الصناعة	المتوسط الحسابي: المصارف الإسلامية	المتوسط الحسابي: معيار الصناعة
العائد على حقوق الملكية	7.9	10.5	8.6	10.0	10.6	9.1	10.7	9.3	9.6	9.6	9.5	9.7
مؤشرات السيولة												
ودائع العملاء/ الموجودات	77.5	76.8	76.2	78.0	79.5	78.5	79.5	78.5	78.0	77.7	78.2	77.9
التمويلات/ الموجودات	47.2	40.0	51.6	42.2	57.0	46.8	60.4	49.4	57.6	51.4	54.7	45.9
التمويلات/ ودائع العملاء	60.6	53.2	67.7	54.1	71.7	59.6	75.9	63.9	73.7	66.1	69.9	59.3
مؤشرات هيكل رأس المال												
المطلوبات/ الموجودات	87.0	87.4	88.3	87.1	89.2	88.0	89.3	88.3	89.4	88.6	88.6	87.8
حقوق الملكية/ الموجودات	12.9	12.8	11.6	13.0	10.7	11.9	10.6	11.7	10.6	11.4	11.3	12.1

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات المؤشرات المالية الصادرة عن جمعية البنوك في فلسطين 2013 - 2017

1. مؤشرات الربحية

تعكس مؤشرات الربحية نتيجة النشاط المصرفي (الاداء الكلي) خلال فترة معينة، إذ إن هذه المؤشرات تمكن من قياس قدرة المصرف على تحقيق عائد نهائي على الأموال المستثمرة، وهذا يعني أن تلك المؤشرات تركز على الربح الذي يعد المحور اللأساسي في استمرار المصرف وتوسعه، مما يعزز من قدرته على البقاء وعلى المنافسة وضمان الاستقرار، ومن مؤشرات الربحية المختارة لهذه الدراسة الاتي:

- مؤشر مجموع إيرادات الفوائد والعمولات/ مجموع الإيرادات

حيث يعكس معدل مجموع إيرادات الفوائد والعمولات/ مجموع الإيرادات عن مدى الربح المتولد عن النشاط الرئيس للمصارف، ويطلق عليها في المصارف الإسلامية ايرادات التمويل والعمولات نسبة الى مجموع الإيرادات، ويشير الجدول (3) أعلاه أن مجموع إيرادات التمويل والعمولات/ مجموع الإيرادات للمصارف الإسلامية الفلسطينية مجمعة خلال الفترة الممتدة من العام (2013 – 2017) قد سجل بالمتوسط الحسابي ما نسبته (86.4 %) ، بينما بلغ معدل المتوسط الحسابي لمعيار الصناعة للقطاع المصرفي الفلسطيني لنفس الفترة ما نسبته (86.6%) وهي نسب متماثلة، ويعتبر هذا التشابه دلالة واضحة على أن المصارف الإسلامية الفلسطينية تعتمد أساساً في جني أرباحها على توظيف مواردها المالية في مجال التمويلات المصرفية وما يتولد عنها من أرباح بكفاءة كونها تماثلت مع مؤشرات المعيار الصناعي.

- مؤشر العائد على الموجودات

بالإطلاع على معدل العائد على الموجودات في الجدول أعلاه (3) والذي يقيس مدى كفاءة المصرف في توظيف موجوداته أو الذي يقيس مدى مساهمة الأصول في الربحية، نجد أن معدل العائد على الموجودات للمصارف الإسلامية الفلسطينية عينة الدراسة مجمعة قد سجل المتوسط الحسابي خلال الفترة الممتدة من (2013 – 2017) ما نسبته (1.07%) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمعيار الصناعه ما نسبته (41.1%) للفترة نفسها وهي نسب متقاربة، والمصارف عامة تبحث دوما عن الزيادة في هذا العائد؛ لأنه مقياس لربحية كافة الاستثمارات قصيرة وطويلة الأجل، وأن ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة سياسات الإدارة الاستثمارية والتشغيلية، وتعني أيضا كفاءة استخدام الأموال المستثمرة في الاصول الايرادية (Jermanis, 2006, p. 26) ويرى الباحث أن هذا التقارب لدلالة واضحة على أن المعايير والمعادلات الحسابية المستخدمة في جني الأرباح في المصارف الإسلامية تتشابه مع المعايير المستخدمة في القطاع المصرفي الفلسطيني.

- مؤشر العائد على حقوق الملكية

يقيس معدل العائد على حقوق الملكية ما يحققه الملاك لاستثمار أموالهم بالمصرف، فهو يعتبر من أهم مؤشرات الربحية المستخدمة، حيث إنه بناء على هذه النسبة قد يقرر الملاك الاستمرار فى النشاط أو تحويل الأموال إلى استثمارات أخرى تحقق عائداً مناسباً، وعند قياس هذه النسبة يكون من السهل معرفة العائد الذي يحصل عليه المساهمون في المصرف مقارنة بغيرهم من

المساهمين في المصارف الأخرى (تيم، 2009، صفحة 52) ، ويعمل المصرف دوما على زيادة ذلك المؤشر بما يتناسب وحجم الأخطار التي يتحملها مساهمو المصرف (Bjorsdottir, 2010, p. 17)، وبالإطلاع على الجدول أعلاه نجد أن المتوسط الحسابي لمعدل العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية الفلسطينية عينة الدراسة مجمعة خلال الفترة الممتدة من (2013 – 2017) قد بلغ ما نسبته (9.5%) بينما بلغ المتوسط الحسابي لمعيار الصناعة للقطاع المصرفي الفلسطيني للفترة نفسها ما نسبته (9.7%) وهي متقاربة مع المصارف الإسلامية عينة الدراسة.

2. مؤشرات السيولة

تتمثل مؤشرات السيولة في تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسات المصرفية على الوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل مما لديها من نقدية، وتعكس مؤشرات السيولة الى مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكّن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض لخسائر أو تأخير، وكون أن المصارف تعتمد بشكل كبير في مواردها على الودائع فان هذا الامر يتطلب أن تكون مستعدة لمقابلة حركة السحوبات المفاجئة والعادية والاستمرار في تقديم التمويلات، ومن مؤشرات السيولة المختارة لهذه الدراسة الاتي:

- مؤشر مجموع ودائع العملاء/ مجموع الموجودات

تعبر نسبة مجموع ودائع العملاء/ مجموع الموجودات عن مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات المصرف، وبالإطلاع على الجدول أعلاه (3) نجد أن معدل المتوسط الحسابي لمجموع ودائع العملاء/ مجموع الموجودات في المصارف الإسلامية عينة الدراسة مجمعة خلال الفترة الممتدة من (2013 الى 2017) قد بلغت ما نسبته (78.2%) ، بينما بلغ معدل المتوسط الحسابي لمعيار الصناعة لنفس الفترة (77.9%) ، وهي نسب متقاربة من بعضها ولها دلالة جيدة كونها مرتفعة، باعتبار أن المصارف الفلسطينية تعتبر مصارف صغيرة الحجم وتعتمد على قاعدة واسعة من الودائع.

- مؤشر مجموع التمويلات الائتمانية/ مجموع الموجودات

تعبر هذه النسبة بشكل غير مباشر عن حالة السيولة في المصارف، وأن ارتفاع هذه النسبة يعتبر مؤشر على التوسع في الإقراض وبالتالي انخفاض السيولة، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وضع سيولة جيدة وطاقة اقراض كامنة، كما أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطر السيولة وارتفاع العائد والعكس صحيح، وبالإطلاع على الجدول أعلاه (3) نجد ان معدل المتوسط الحسابي لمجموع التمويلات الائتمانية/ مجموع الموجودات في المصارف الإسلامية عينة الدراسة مجمعة خلال الفترة الممتدة من (2013 الى 2017) قد بلغ ما نسبته (54.7%) بينما بلغ معدل المتوسط الحسابي لمعيار الصناعة لنفس الفترة ما نسبته (45.9%) ، وبالمجمل فان معدل التمويلات الائتمانية إلى اجمالي الموجودات لدى المصارف الإسلامية متقاربة إلى حد ما مع معدل المعيار الصناعي بفارق ارتفاع مقداره (8.9%) للمصارف الإسلامية عن المعيار الصناعي، مما يعني أن المصارف الاسلامية أكثر عرضة لمخاطر السيولة من المصارف التجارية، إلا أن المصارف الاسلامية الفلسطينية تمتثل لقانون المصارف رقم (9) لسنة (2010) وبالتعليمات التعديلية للسيولة رقم (4) لسنة (2013) والتي تنص أن على المصارف الفلسطينية الاحتفاظ بنسبة سيولة لا تقل عن (3%) لكل عملة وبنسبة لا تقل عن (6%) لإجمالي العملات.

- مؤشر مجموع التمويلات الائتمانية/ مجموع ودائع العملاء

تعبر هذه النسبة عن مدى التوافق في مدة الاستحقاق بين التزامات المصارف والتمويلات الائتمانية بحيث تكون قادرة على مواجهة هذه الالتزامات دون الوقوع في أزمات سيولة وخسائر، وهي تقيس مدى استعمال الودائع وما في حكمها في عمليات الإقراض لتلبية حاجات العملاء، وكلما انخفضت هذه النسبة كانت مؤشراً على مخزون من السيولة لدى المصرف والعكس صحيح، وبالإطلاع على الجدول (3) أعلاه نجد أن معدل المتوسط الحسابي لمجموع التمويلات الائتمانية/ مجموع ودائع العملاء في المصارف الإسلامية عينة الدراسة مجمعة خلال الفترة الممتدة من (2013 الى 2017) قد بلغت ما نسبته (69.9%) بينما بلغ المتوسط الحسابي لمعيار الصناعة للقطاع المصرفي للفترة نفسها (59.3%). ويلاحظ أن هناك فارقا بين معدل المصارف الإسلامية، ومعدل معيار الصناعه بواقع (10.6%) ، وهذه دلالة أن المصارف الاسلامية قد تكون معرضة أكثر لمواجهة مخاطر السيولة.

ويرى الباحث أن وضع السيولة لدى المصارف الاسلامية الفلسطينية بالمجمل يتماشى الى حد ما مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية الخاصة بالسيولة استناداً لأحكام قانون المصارف رقم (9) لسنة (2010) وبالتعليمات رقم (5/ 2008) ، وما طرأ من تعديلات في العام (2013) بشأن تطبيق نسبة تغطية السيولة والتي تعتبر من أدوات الاصلاحات الكمية المقررة من لجنة بازل للرقابة المصرفية لمواجهة مخاطر لسيولة على المدى القصير.

3. مؤشرات هيكل رأس المال

الهدف من هذه المؤشرات هو إبراز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال، ومن المؤشرات المختارة لهذه الدارسة الاتي:

- مؤشر مجموع المطلوبات/ مجموع الموجودات

يعدّ هذا المؤشر من أكثر المؤشرات استخداما لقياس درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمصرف، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، وهي أيضا مؤشراً لحجم المخاطر المحتملة التي يواجهها المصرف من حيث عبء الديون، فإذا كانت هذه النسبة أكبر من (100%) ، فإن هذا يشير إلى أن مديونية المصرف أكبر من أصوله، وهذا يعني أن المصرف سيواجه مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته خاصة طويلة الأجل، مما يعرضه لمشاكل الإفلاس والتصفية، أما إذا كانت هذه النسبة منخفضة فإن ذلك يشير إلى أن المصرف يعتمد

في نشاطاته على التمويل الذاتي أكثر من اعتماده على الديون، ويمكن القول إن المصرف يمتلك أصولا تزيد عن قيمة مديونيته (الحمدان و القضاة، 2013، صفحة 173). وبالإطلاع على الجدول (3) أعلاه نجد أن مجموع المطلوبات/ مجموع الموجودات للمصارف الإسلامية الفلسطينية عينة الدراسة خلال الفترة الممتدة من (2013 – 2017) مجمعة قد بلغ معدل المتوسط الحسابي ما نسبته (88.6%) بينما بلغ معدل المتوسط الحسابي لمعيار الصناعة للقطاع المصرفي الفلسطيني للفترة نفسها (87.8%) ، وبالمجمل فإن هناك تقاربا بين أداء المصارف الإسلامية عينة الدراسة والقطاع المصرفي بفارق بسيط قدره (0.8%) ، ويرى الباحث انه ومن أجل حماية المصرف من مخاطر عدم القدرة على الوفاء بالتزاماته خاصة طويلة الأجل، فإنه يتوجب على المصارف الاسلامية الفلسطينية خفض هذه النسبة.

- مؤشر مجموع حقوق الملكية/ مجموع الموجودات

يشير هذا المعدل إلى نسبة مساهمة حقوق المالكين في تمويل نشاطات البنك الاستثمارية (الموجودات) ، كما تشير إلى النسبة المئوية التي سيحصل عليها حملة الأسهم العادية من مجموع الأصول في حالة تصفية المصرف (الحمدان و القضاة، 2013، صفحة 173) ، وأن ارتفاع هذا المؤشر يؤدي إلى زيادة اطمئنان المودعين في قدرة المصرف على تغطية الخسائر في حالة حدوثها دون تسربها إلى أموال المودعين. وبالإطلاع على الجدول أعلاه (3) نجد أن معدل مجموع حقوق الملكية/ مجموع الموجودات للمصارف الإسلامية الفلسطينية عينة الدراسة مجمعة خلال الفترة الممتدة من (2013 – 2017) قد بلغ المتوسط الحسابي ما نسبته (11.3%) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمعيار الصناعة للفترة نفسها (12.1%) ، والفرق هنا يمثل ما نسبته (0.8%) وهو فارق بسيط بين المصارف الإسلامية الفلسطينية ومعيار الصناعة التي تنتمي اليه، ورغم ذلك ومن أجل تعزيز جانب الحماية لأموال المودعين يمكن القول بأن الحاجة لازالت ماسة وضرورية للالتزام بكافة الضوابط والتعليمات التي تصدرها السلطة النقدية في هذا الخصوص.

والى جانب ما سبق يتبين أيضا أن مؤشرات كل من الربحية والسيولة، وهيكل رأس المال للمصارف الإسلامية كانت متقاربة إلى حد كبير مع معيار الصناعة باستثناء مؤشر مجموع التمويلات الائتمانية إلى مجموع ودائع العملاء، فقد سجل زيادة قدرها (0.810%) عن معيار الصناعة، ويشير ذلك بشكل عام إلى حرص المصارف الإسلامية في فلسطين على انتهاج أساليب تمويلية توائم متطلبات تحقيق الربحية والسيولة، وذلك على الرغم من وجود الفارق المذكور في مؤشر السيولة خاصة أن المصارف الإسلامية تركز في تعاملاتها على أسلوب المرابحة للآمر بالشراء وهو بطبيعة الحال يتميز بسهولة التعامل به وانخفاض حجم المخاطرة المرتبطة به، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة كل من (شالور و ملياني، 2019) ودراسة (الجابري، 2015) ودراسة (كرومي، 2016) ، حيث أشارت تلك الدراسات إلى أن أداء المصارف الإسلامية كان جيداً في العديد من مؤشرات القياس وتقييم الأداء المستخدمة في ذلك، في حين اختلفت نتيجة هذه الدراسة مع دراسة (بوليحة و بوجمعة، 2016).

◄ **ثانياً: مقارنة الأداء المالي للمصارف الاسلامية الفلسطينية عينة الدراسة مع عينة المصارف التجارية:**

تشكل المصارف الإسلامية والتجارية في مجموعها حلقة تتفاعل داخلها شتى مجالات النشاط الاقتصادي، وهذا يعني أن نمو هذا النشاط يؤدي إلى زيادة أهمية تلك المصارف واتساع مجال نشاطها وتعدد خدماتها (عبدو، 2009، صفحة 1) وتعتبر المؤشرات المالية إحدى الأدوات والوسائل الأكثر استخداما والنموذج الأكثر أهمية في التحليل للوصول إلى تقييم دقيق لنجاح المنشاة أو احتمالات الفشل فيها وتحديد نقاط القوة والضعف فيها (الزبيدي، 2002، الصفحات 85 – 87) ، ولتقييم أداء المصارف الإسلامية بصورة أشمل، فقد أجريت مقارنة لأهم المؤشرات المالية لعينة المصارف الإسلامية (المصرف الإسلامي الفلسطيني والمصرف الإسلامي العربي) مع عينة المصارف التجارية (بنك القدس والبنك الوطني) ، ويظهر الجدول رقم (4) أدناه أهم البيانات المالية المجمعة للمصارف التجارية الفلسطينية عينة الدراسة، بينما يظهر الجدول الرئيس أدناه (5) مقارنة بين مؤشرات الاداء للمصارف الإسلامية الفلسطينية مجمعة وعينة المصارف التجارية الفلسطينية مجمعة، حيث تم احتساب المتوسط الحسابي للمؤشرات المالية وأجريت المقارنة بين المتوسطين.

جدول (4)

أهم البيانات المالية المجمعة للمصارف التجارية الفلسطينية عينة الدراسة خلال الفترة 2013 - 2017 (مليون دولار)

	2013	2014	2015	2016	2017
×م.الموجودات	1,062.0	1,349.0	1,624.3	1,844.8	2,154.9
×م.حقوق الملكية	119.8	150.5	166.7	181.4	200.2
×م.الودائع	723.0	930.8	1,185.6	1,433.5	1,664.0
×م. التسهيلات	515.5	634.7	834.0	1,135.4	1,312.3
×م. الايرادات	42.5	53.7	64.8	76.7	93.2
×م.ايرادات الفوائد والعمولات	35.9	45.1	54.5	66.1	78.4
صافي الربح	8.3	11.6	13.4	17.8	20.3

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى البيانات المالية الصادرة عن جمعية البنوك في فلسطين 2013 - 2017

م*: مجموع

جدول رقم (5)

مقارنة بين معدل أهم مؤشرات الأداء لعينة المصارف الإسلامية الفلسطينية مجمعة وعينة المصارف التجارية (%)

السنوات	2013		2014		2015		2016		2017			
مؤشرات الأداء	المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	المصارف الإسلامية	المصارف التجارية	المتوسط الحسابي المصارف الإسلامية	المتوسط الحسابي المصارف التجارية
مؤشرات الربحية												
ايرادات التمويل والعمولات/ الايرادات	87.0	84.7	84.9	84.1	86.1	84.8	87.0	86.3	87.3	84.3	86.4	84.8
العائد على الموجودات	1.0	.79	1.0	.87	1.1	.85	1.2	.95	1.0	.95	1.07	.88
العائد على حقوق الملكية	7.9	6.9	8.6	7.9	10.6	8.2	10.7	9.9	9.6	10.1	9.5	8.6
مؤشرات السيولة												
ودائع العملاء / الموجودات	77.5	68.0	76.2	69.0	79.5	73.1	79.5	77.5	78.0	77.2	78.2	72.9
التمويلات/ الموجودات	47.2	48.5	51.6	47.0	57.0	51.4	60.4	61.4	57.6	60.9	54.7	53.8
التمويلات/ ودائع العملاء	60.6	71.8	67.7	68.5	71.7	70.7	75.9	79.2	73.7	78.9	69.9	73.8
هيكل راس المال												
المطلوبات/ الموجودات	87.0	88.7	88.3	88.8	89.2	89.7	89.3	90.1	89.4	90.7	88.6	89.6
حقوق الملكية/ الموجودات	12.9	11.2	11.6	11.1	10.7	10.1	10.6	9.9	10.6	9.3	11.3	10.3
الحصص السوقيه												
ودائع العملاء	4.5	4.4	4.9	5.2	5.5	6.1	6.0	6.7	6.7	7.0	5.5	5.9
التمويلات الائتمانية	5.2	5.8	6.2	6.6	6.6	7.2	7.2	8.4	7.4	8.3	6.5	7.2

المصدر: الجدول من اعداد الباحث استناداً الى بيانات المؤشرات المالية الصادرة عن جمعية البنوك في فلسطين 2013 - 2017

وبالرجوع الى مؤشرات الأداء لعينة المصارف الإسلامية مجمعة مقارنة مع عينة المصارف التجارية الفلسطينية مجمعة في الجدول أعلاه رقم (5) أعلاه يمكن الإجابة على السؤال الثاني للدراسة الذي ينص على ما يلي:

- السؤال الثاني: **هل يختلف الأداء المالي لمؤشرات الربحية في المصارف الإسلامية الفلسطينية عنه في البنوك التجارية الفلسطينية؟**

وللإجابة على السؤال الثاني، يظهر الجدول رقم (5) مقارنة لأهم مؤشرات الربحية التي تعد التي من أهم المؤشرات المالية المستخدمة في تقييم أداء المصارف، إذ تبين نتيجة النشاط والقيمة المضافة التي حققتها المصارف خلال فترة معينة، كما تدل على كفاءة وإنتاجية المصارف خلال تلك الفترة، ومن مؤشرات الربحية المختارة لهذه الدراسة الاتي:

أ. مؤشر مجموع ايرادات التمويل والعمولات/ مجموع الإيرادات

بالرجوع الى معدل مجموع ايرادات التمويل والعمولات نسبة الى مجموع الإيرادات لعينة الدراسة من المصارف الإسلامية الفلسطينية مجمعة خلال فترة الدراسة نجد أنها تراوحت بين معدل (84.9% – 87.3%) ، بينما تراوح معدل مجموع ايرادات الفوائد والعمولات لعينة الدراسة من المصارف التجارية المحلية نسبة إلى اجمالي الايرادات بين (84.1% – 86.3%) ، وإذا ما استخرجنا المتوسط الحسابي للمصارف الإسلامية من ايرادات التمويلات والعمولات نسبة إلى إجمالي الإيرادات خلال فترة الدراسة نجد انها قد بلغت (86.4%) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمصارف التجارية عينة الدراسة للفترة الدراسة نفسها (84.8%) وهي أقل من إيرادات المصارف الإسلامية بنسبة ضئيلة، وهذه دلالة واضحة بأن هناك تشابها بين المصارف الإسلامية والمصارف التجارية من حيث القيمة المستوفاة من التمويلات الممنوحة للمقترضين سواء كانت بأسلوب ربوي أو إسلامي، وأيضا من حيث تشابه الاتجاهات العامة للنشاط الرئيس للمصرف، علما بأن أغلب ايرادات المصارف الإسلامية ترتكز في تمويلاتها على استخدام أداة المرابحة للآمر بالشراء كونها تتصف بأنها منخفضة المخاطر وبسهولة الاستخدام مقارنة مع تدني استخدام باقي صيغ التمويل الإسلامية، بيمنا

تعتمد المصارف التجارية في تمويلاتها على القروض والسلف والجاري مدين.

ب. مؤشر العائد على الموجودات

وبالإطلاع على مؤشر العائد على الموجودات والذي يعكس مدى كفاءة المصرف في توظيف موجوداته وفي إدارة التكاليف المختلفة أو يقيس مدى مساهمة الأصول في الربحية، نجد أن مؤشر المصارف الإسلامية عينة الدراسة مجمعة قد تراوح بين (1.0 – 1.2) خلال فترة الدراسة، بينما تراوح مؤشر المصارف التجارية عينة الدراسة مجمعة بين (0.79 – 0.95) ، وإذا ما استخرجنا المتوسط الحسابي لمؤشر العائد على الموجودات للمصارف الإسلامية للفترة نفسها نجد انه قد بلغ (1.07%) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمصارف التجارية عينة الدراسة (0.88%) ، وهذه دلالة واضحة بان المصارف الفلسطينية بشكل عام لديها استراتيجيات جيدة في توظيف أصولها وفي مراقبة التكاليف وخفضها كون أن المؤشر قد سجل ارتفاعاً لكلا العينتين، إلا أن مؤشر المصارف الإسلامية عينة الدراسة فاق مؤشر المصارف التجارية، كون أن المصارف الإسلامية تستخدم سياسات استثمارية وتشغيلية بكفاءة مرتكزة على استخدام أداة المرابحة للآمر بالشراء كونها من الأصول الايرادية الجيدة التي تتصف بارتفاع عوائدها وانخفاض مخاطرها.

ت. مؤشر العائد على حقوق الملكية

بمراجعة مؤشر العائد على حقوق الملكية والذي يعتبر مقياساً شاملاً للربحية، لأنه يقيس العائد المالي المتحقق على استثمارات مساهمين المصرف، أي أنه يمثل مقياساً لنجاح الإدارة في تعظيم عائد المستثمرين، نجد أن معدل مؤشر المصارف الإسلامية عينة الدراسة مجمعة تراوح بين (7.9 – 10.7) خلال فترة الدراسة، بينما تراوح معدل مؤشر العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية مجمعة بين (6.9 – 10.1) ، وإذا ما استخرجنا المتوسط الحسابي لمؤشر العائد على حقوق الملكية للمصارف الإسلامية نجد أن المؤشر قد بلغ (9.5%) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي لمؤشر العائد على حقوق الملكية للمصارف التجارية (8.6%) وهي أقل من المصارف الإسلامية، مما يشير إلى أن كفاءة إدارة المصارف الإسلامية كانت أجدر في مجال توظيف الأموال المتاحة لديها في المجالات المربحة من المصارف التجارية مما ينعكس ايجابا على المساهمين والملاك في المصارف الاسلامية. واستنادا لما سبق يتضح أن معظم مؤشرات الربحية كانت لدى المصارف الإسلامية الفلسطينية أفضل منه لدى المصارف التجارية، الأمر الذي يعني قدرة المصارف الإسلامية على استخدام أصولها بشكل يحقق لها عنصر الأمان والتقليل من المخاطر، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (زاده و اسماعيل، 2018) ، في حين اختلفت مع دراسة (الجابري، 2015).

- السؤال الثالث: **هل يختلف الأداء المالي لمؤشرات السيولة للمصارف الإسلامية الفلسطينية عنه في المصارف التجارية الفلسطينية؟**

وللإجابة على السؤال الثالث، يظهر الجدول رقم (5) مقارنة لأهم مؤشرات السيولة التي تعكس مدى كفاية الأصول السائلة التي تمكّن المصارف من الوفاء بالتزاماتها دون التعرض للخسائر، ومن مؤشرات السيولة المختارة لهذه الدراسة الاتي:

أ. مؤشر مجموع ودائع العملاء/ مجموع الموجودات

تقيس هذه النسبة مدى أهمية الودائع في تمويل موجودات المصرف، أو بمدى اعتماد المصرف على ودائع العملاء في تمويل أصوله، ويفترض أن تكون نسبة الودائع إلى الموجودات عالية في المصارف الصغيرة التي تعتمد على قاعدة واسعة من العملاء، وقد أظهر مؤشر ودائع العملاء الى إجمالي الموجودات للمصارف الإسلامية عينة الدراسة مجمعة أنها تراوحت بين (76.2% – 79.7%) خلال فترة الدراسة، بينما تراوح معدل مجموع ودائع العملاء نسبة الى مجموع الموجودات للمصارف التجارية عينة الدراسة بين (68% – 77.5%) ، وإذا ما استخرجنا المتوسط الحسابي لمجموع ودائع العملاء إلى مجموع الموجودات للمصارف الإسلامية مجمعة للفترة نفسها نجد أن المؤشر قد بلغ (78.2%) ، بينما بلغ المتوسط الحسابي للمصارف التجارية مجمعة (72.9%) ، ويعزو الباحث أن المصارف الإسلامية عينة الدراسة لديها قاعدة واسعة من العملاء الذين يمتلكون ودائع مستقرة، مثل: الحسابات الاستثمارية المطلقة أو المقيدة، وتعتمد عليها في تمويل موجوداتها، بينما تمتلك المصارف التجارية شريحة واسعة من حسابات التوفير غير المستقرة وتعتمد عليها في تمويل موجوداتها.

ب. مؤشر مجموع التمويلات الائتمانية/ مجموع الموجودات

تعبر هذه النسبه بشكل غير مباشر عن مدى حالة السيولة لدى المصرف، فالنسبة العالية تشير الى دلالة التوسع في الإقراض وبالتالي انخفاض السيولة، بينما تشير النسبة المنخفضة إلى وضع سيولة جيدة، وطاقة إقراضية كامنة، كما أن ارتفاع هذه النسبة يعني ارتفاع مخاطر السيولة، وارتفاع العائد والعكس صحيح، والملاحظ أن تميل هذه النسبة للتغير مع حجم المصرف، وبمراجعة مؤشر مجموع التمويلات إلى مجموع الموجودات للمصارف الإسلامية عينة الدراسة مجمعة نجد أنها تراوحت بين معدل (47.3%– 60.5%) خلال فترة الدراسة، بينما تراوح معدل المؤشر للمصارف التجارية عينة الدراسة بين (47%– 61.4%) ، وإذا ما استخرجنا المتوسط الحسابي لمجموع التمويلات الى مجموع الموجودات للمصارف الاسلامية للفترة نفسها نجد أنه قد بلغ (54.7%) ، بينما بلغ للمصارف التجارية (53.8%) ، وتوضح النسب أعلاه أن معدل الدوران كان متقاربا لجميع سنوات الدراسة للمصارف الاسلامية والتجارية، وهذا يدل على كفاءة إدارة المصارف الإسلامية في توظيف موجوداتها.

ت. مؤشر مجموع التمويلات الائتمانية/ مجموع الودائع

تشير هذه النسبة إلى مدى استخدام المصرف للودائع وما في حكمها لتلبية حاجات الزبائن من الإقراض، وكلما ارتفعت هذه النسبة دلّ ذلك على مقدرة المصرف على تلبية القروض الجديدة، وهي في ذات الوقت تشير إلى انخفاض كفاية المصرف على الوفاء بالتزاماته المالية تجاه المودعين، لذلك ينبغي على المصرف أخذ الحيطة والحذر تجاه طلبات القروض الجديدة حتى لا يكون في وضع غير قادر على تأدية التزاماته المالية مع الآخرين، وتعتبر هذه النسبة أيضا أحد لمقاييس التقليدية لسيولة المصارف، وكلما

انخفضت هذه النسبة كانت مؤشراً على مخزون من السيولة لدى المصرف والعكس صحيح، كما أن أهمية هذه النسبة لا تكمن في كونها مقياسا دقيقا للسيولة، وإنما تكمن في كونها إشارة تحذير لإدارة المصرف لمراجعة سياساتها الخاصة بتوزيع الأصول لصالح السيولة، وعند النقطة التي تزيد فيها نسبة التمويلات إلى الودائع على (1:1) ، يكون ذلك بداية للفصل بين المصرف الذي يعتمد على السيولة المخزونة، والمصرف الذي يعتمد على إدارة المطلوبات لتحقيق سيولته، وتهتم الإدارة والجهات الأخرى المستفيدة من التحليل المالي (كالمساهمين والمستثمرين وغيرهم) بهذه النسبة، لأنها تقيس مدى قدرة الإدارة على توظيف أحد مصادر التمويل المهمة للمصرف، وهي الودائع بأنواعها المختلفة في مجال الاستخدام التقليدي لموارد المصرف وهو الإقراض، ومن المعروف أن الإقراض يحقق للمصرف الإيرادات التي يمكن من خلالها أن يغطي نفقاته ويحقق الأرباح، وبفحص معدل مجموع التمويلات الائتمانية إلى مجموع ودائع العملاء للمصارف الإسلامية مجمعة نجد أن معدلها تراوح بين (61.2% – 76.0%) خلال فترة الدراسة، بينما تراوح للمصارف التجارية عينة الدراسة بين (68.5% – 79.9%) ، وإذا ما استخرجنا المتوسط الحسابي لمؤشر مجموع التمويلات الى مجموع ودائع العملاء للمصارف الإسلامية للفترة نفسها نجد أنها قد بلغت (69.9%) ، بينما بلغ المؤشر للمصارف التجارية عينة الدراسة (73.8%) ، ويتضح من البيانات السابقة أن معدل المؤشر في المصارف الإسلامية متقارب مع معدل المصارف التجارية، ولكن بفارق قدره (3.9%) للمصارف التجارية.

وحول مؤشرات معيار السيولة يتضح أن أداء البنوك الإسلامية كان متقارباً مع أداء المصارف التجارية باستثناء مؤشر الودائع إلى الموجودات، حيث فاق هذا المؤشر في المتوسط ما نسبته (5.3%) في المصارف الإسلامية عما هو مطبق في المصارف التجارية، الأمر الذي يشير إلى وجود استقرار نسبي أفضل للودائع في المصارف الإسلامية عنه في المصارف الأخرى، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجابري، 2015).

- السؤال الرابع: **هل يختلف الأداء المالي لمؤشرات هيكل رأس المال للمصارف الإسلامية الفلسطينية عنه في المصارف التجارية الفلسطينية؟**

وللإجابة على السؤال الرابع، يبين الجدول رقم (5) مقارنة لأهم مؤشرات هيكل راس المال التي تبرز أهمية الديون طويلة الأجل في تركيبة رأس المال، ومن مؤشرات هيكل رأس المال المختارة لهذه الدراسة الاتي:

أ. مؤشر مجموع المطلوبات/ مجموع الموجودات

تقيس هذه النسبة درجة استخدام مصادر التمويل الخارجية في الهيكل التمويلي للمصرف، وتحديد مقدار الديون لكل دينار من مجموع الأصول، وهي أيضا مؤشرا لحجم المخاطر المحتملة التي يواجهها المصرف من حيث عبء الديون، وبالرجوع الى معدل مجموع المطلوبات/ مجموع الموجودات خلال فترة الدراسة نجد أنه تراوح بين (87% – 89.4%) للمصارف الاسلامية الفلسطينية عينة الدراسة، بينما تراوح معدل المؤشر للمصارف التجارية عينة الدراسة ما بين (88.7% – 90.7%) ، وإذا ما استخرجنا المتوسط الحسابي لمجموع المطلوبات/ مجموع الموجودات للمصارف الإسلامية الفلسطينية مجمعة خلال فترة الدراسة نجد أنه قد بلغ (88.6%) ، بينما بلغ للمصارف التجارية عينة الدراسة (89.6%) ، وتشير تلك النسب إلى وجود تقارب بين العينتين بفارق بسيط لصالح المصارف التجارية.

ب. مؤشر مجموع حقوق الملكية/ مجموع الموجودات

بالإطلاع على معدل مؤشر حقوق الملكية نسبة إلى اجمالي الموجودات للمصارف الإسلامية عينة الدراسة نجد أنه تراوح بين (10.6 – 12.9) خلال فترة الدراسة، بينما تراوح معدل المؤشر للمصارف التجارية بين (9.3 – 11.2) ، وإذا ما استخرجنا المتوسط الحسابي لمعدل مجموع المطلوبات/ مجموع الموجودات للمصارف الاسلامية للفترة نفسها نجد ان المعدل للمصارف الأسلامية قد بلغ (11.3%) وهو أعلى من المصارف التجارية البالغ معدلها (10.3%) ، ويأتي هذا تأكيداً على رغبة إدارة المصارف الاسلامية في تعزيز قاعدة رأس المال في مواجه المخاطر. وحول مؤشرات هيكل رأس المال يتضح أن هناك تقاربا إلى حد كبير بين أداء المصارف الإسلامية وأداء المصارف التجارية، الذي يشير إلى حرص تلك المصارف على تدعيم قاعدة رؤوس أموالها في مواجهة المخاطر المصرفية تلبية لمقررات لجنة بازل وسلطة النقد الفلسطينية، وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الجابري، 2015).

- السؤال الخامس: **هل يختلف الأداء المالي لمؤشرات الحصة السوقية في المصارف الإسلامية الفلسطينية عنه في المصارف التجارية الفلسطينية؟**

وللإجابة على السؤال الخامس، يظهر الجدول رقم (5) مقارنة لأهم مؤشرات الأداء لعينة المصارف الإسلامية، وعينة المصارف التجارية الفلسطينية، ومن أهم مؤشرات الحصة السوقية المختارة لهذه الدراسة الاتي:

أ. مؤشر ودائع العملاء

بالنظر الى الجدول أعلاه (5) لمؤشر الحصص السوقية، والخاص بودائع العملاء للمصارف الإسلامية عينة الدراسة، نجد أنها تراوحت بين (4.5% الى 6.7%) للفترة الواقعة بين العام (2013 – 2017) ، بينما تراوحت الحصة السوقية لمؤشر ودائع العملاء لعينة المصارف التجارية للفترة نفسها بين (5.2% الى 7%،) وإذا ما تم استخراج المتوسط الحسابي لحصة المصارف الإسلامية من اجمالي الودائع نسبة الى القطاع المصرفي فقد بلغت 5.5%) ، أما عينة المصارف التجارية فقد بلغت حصتها (5.9%، ويرى الباحث ان انتشار عدد فروع المصارف التجارية وأقدمية نشأتها في فلسطين هي الأسباب الرئيسة الكامنة وراء ارتفاع المؤشر لصالح المصارف التجارية، إضافة الى ارتفاع معدلات العائد على الودائع في المصارف التجارية الفلسطينية.

ب. مؤشر التمويلات الائتمانية

بمراجعة مؤشر حصة المصارف الإسلامية عينة الدراسة من مجموع التمويلات نسبة الى القطاع المصرفي الفلسطيني فقد تراوحت بين (5.2% الى 7.4%) ، بينما تراوحت للمصارف التجارية عينة الدراسة بين (5.8% الى 8.4%) ، وإذا ما تم استخراج المتوسط الحسابي لحصة المصارف الاسلامية فقد

بلغت (6.5%) ، أما عينة المصارف التجارية فقد بلغت حصتها (7.2%) ، ويرى الباحث أن انتشار عدد فروع المصارف التجارية في فلسطين، وقدم سنوات التأسيس مقارنة مع حداثة نشأت المصارف الإسلامية، يضاف الى ذلك أساليب التمويل المستخدمة من المصارف التجارية ودراية العملاء بها أكثر من المصارف الاسلامية هي الأسباب الكامنة وراء ارتفاع المؤشر اعلاه لصالح المصارف التجارية. ويتضح مما سبق أن مؤشرات الحصة السوقية للمصارف الإسلامية كانت أقل من المصارف التجارية، ويرجع ذلك حسب رأي الباحث إلى الانتشار الجغرافي الأكبر لفروع المصارف التجارية، وأقدميتها في فلسطين فضلا على المنافسة الشديدة التى تتعرض إليها المصارف الإسلامية من المصارف التقليدية، يضاف إلى ذلك تعدد برامج التمويل وسهولتها في البنوك التجارية.

النتائج والتوصيات

اولاً: النتائج

من خلال التحليلات النظرية والعملية لتقييم أداء المصارف الإسلامية الفلسطينية محل الدراسة مقارنة بمعيار الصناعة، إلى جانب مقارنتها مع عينة المصارف التجارية لفترة الدراسة (2013 – 2017) ، يمكننا استخلاص النتائج التالية:

1. بالنسبة للسؤال الأول فقد أوضحت النتائج بأن مؤشرات الأداء للمصارف الإسلامية الفلسطينية (الربحية؛ السيولة؛ رأس المال) خلال فترة الدراسة تقارب مع المعيار الصناعي التي تنتمي إليه تلك المصارف، خاصة في مؤشرات الربحية، أما مؤشرات السيولة فقد سجلت انخفاضاً لصالح المعيار الصناعي عنه في المصارف الإسلامية، وهذا يعني أن المصارف الإسلامية معرضة أكثر لمخاطر السيولة، أما بخصوص موشرات رأس المال، فقد سجلت المصارف الإسلامية تقارباً مع المعيار الصناعي، ويشير ذلك الى وجود اهتمام من المصارف الإسلامية نحو الالتزام بالقوانين والأنظمة الصادرة عن السلطات الرقابية الى جانب الالتزام بتطبيق مقررات لجنة بازل الخاصة بالرقابة المصرفية، على الرغم من الانخفاض المحدود في معدل كفاية رأس المال عن النسبة التى حددتها سلطة النقد، وعليه يتوجب على المصارف الاسلامية العمل على تدعيم القاعدة الرأسمالية لتصل إلى الحد المطلوب وفق تعليمات سلطة النقد الفلسطينية الخاصة بنسبة كفاية رأس المال بحيث لا تقل عن (12%).

2. فيما يتعلق بالسؤال الثاني حول مدى وجود اختلاف بين عينتي الدراسة حول مؤشرات الربحية، فقد أظهرت الدراسة وجود تقارب بين أداء المصارف الإسلامية مع أداء المصارف التجارية ولكن بفارق بسيط لصالح المصارف الإسلامية، ويرى الباحث أن هذا التماثل والتقارب في مؤشرات الربحية يعد دلالة واضحة على أن المعايير والمعادلات الحسابية المستخدمة في جني الأرباح تتشابه مع المعايير المستخدمة في البنوك التجارية، الأمر الذي يشير إلى أن المصارف الإسلامية تسعى إلى تعزيز قدرتها على البقاء وعلى المنافسة وضمان الاستقرار وكفاءة سياساتها، وإلى وجود فرص للاستثمار في مجالات عديدة.

3. فيما يتعلق بالسؤال الثالث حول مؤشرات السيولة فقد سجل أداء المصارف الاسلامية تقارباً مع أداء المصارف التجارية بانخفاض طفيف في المصارف الإسلامية، وتشير تلك النسب إلى تطبيق سياسات ذات كفاءة جيدة في التوازن بين السيولة الربحية والمخاطرة، إلا أن المصارف الإسلامية قد تكون أكثر عرضة من المصارف التجارية لمخاطر السيولة على المدى الطويل.

4. فيما يتعلق بالتساؤل الرابع حول مؤشرات هيكل رأس المال للمصارف الإسلامية مع عينة المصارف التجارية، فقد كانت متقاربة أيضا، وتشير تلك المؤشرات إلى أن المصارف الفلسطينية تعمل في بيئة مصرفية متماثلة وملتزمة مع تعليمات سلطة النقد الفلسطينية الخاصة بمعيار كفاية رأس المال وبمقررات (بازل 2).

5. فيما يتعلق بالتساؤل الخامس حول الحصة السوقية لكلا العينتين، يتبين أن المصارف الإسلامية قد حققت مراكز تنافسية جيدة بالنظر إلى الحصص السوقية التي تحصلت عليها، فقد بلغت حصة المصارف الاسلامية ما نسبته (5.5%) من اجمالي ودائع القطاع المصرفي الفلسطيني مقارنة مع (5.9%) للمصارف التجارية عينة الدراسة، وبلغت حصة المصارف الاسلامية من اجمالي التمويلات الممنوحة من القطاع المصرفي (6.5%) مقارنة مع (7.2%) للمصارف التجارية عينة الدراسة، ويتبين وجود تقارب كبير بين اداء تلك المصارف في الجهاز المصرفي الفلسطيني.

ثانياً: التوصيات

في ضوء ما تقدم يمكن الخروج بالتوصيات التالية:

1. ضرورة قيام المصارف الإسلامية الفلسطينية بمتابعة إجراء تقييم دوري للأداء من خلال إجراء تحليل معمق للبيانات المالية باستخدام مؤشرات مالية مؤكدة بهدف التعرف على نقاط القوة ومواطن الضعف لمعالجتها بغرض تحسين الأداء، باعتبارها أداة جيدة للحكم على مدى كفاءة إدارة المصرف في اتخاذ القرارات الرشيدة، مع ضرورة تبني قواعد الافصاح والشفافية وصولاً إلى تقييم أداء سليم مما يساهم في تعزيز القيمة السوقية للبنك.

2. على إدارة المصارف الاسلامية بذل المزيد من الجهود لتعزيز دورها في تقديم الخدمات المصرفية لتشمل كافة القطاعات الاقتصادية، وابتكار صيغ تمويلية جديدة لغايات توظيف مواردها لما لذلك من أثر على مستويات الارباح المستهدفة.

3. ضرورة قيام البنوك الإسلامية الفلسطينية بالتوسع بفتح فروع في مواقع جغرافية مختلفة من أجل دعم مركزها المالي والتنافسي، ولجذب ودائع استثمارية جديدة بغية فتح المجال أمامها في زيادة حجم الأموال القابلة للتمويل والاستثمار، مما يسهم في زيادة المرونة في مجالات الاستثمار وتحقيق العوائد المستهدفة.

4. تحتفظ المصارف الإسلامية بسيولة نقدية منخفضة الى حد ما مقارنة بالمعيار الصناعي والمصارف التجارية، الأمر الذي يعني إمكانية تعرضها لمخاطر السيولة على المدى الطويل، وعليه يتوجب على المصارف الإسلامية أن توائم بين الربحية والسيولة والمخاطرة، الأمر الذي يستوجب بذل المزيد من الجهود تجاه تعميق الامتثال لتعليمات السيولة الصادرة عن السلطات الرقابية.

5. أهمية قيام المصارف الإسلامية بالتنوع باستخدام صيغ أخرى مثل) السلم والإجارة و الاستصناع والمزارعة) وكذلك

استغلال صيغ المشاركة والمضاربة بشكل افضل من الوضع الحالي.

المصادر والمراجع العربية:

- بشناق، زاهر. (2011). تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية والتقليدية (دراسة مقارنة). اطروحة لنيل درجة الماجستير، الجامعه الاسلامية، كلية الدراسات العليا، فلسطين، صفحة 34
- البلتاجي، محمد. (2016). الاقتصاد الاسلامي – معايير تقييم أداء المصارف الاسلامية – رسالة دكتوراة في المحاسبة غير منشورة – جامعة الازهر. www.aliqtisad alislam.net.
- بوليحة الطيب، و بوجمعة عمر. (2016). تقييم الاداء المالي للبنوك الاسلامية (دراسة تطبيقية على مجموعة من البنوك الاسلامية). مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد 14، السداسي الاول، جامعة حسيبة بن بوعلي، الجزائر.
- تيم، فايز احمد. (2009). الادارة المالية. عمان، الاردن: وائل للنشر والتوزيع.
- الجابري، خالد محمد. (2015). تقييم الأداء المالي للبنوك اليمنية (دراسة مقارنة بين البنوك الإسلامية والبنوك التجارية). المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، العدد الثالث، جامعة قناة السويس، مصر.
- جبل، علاء الدين. (2006). التحليل المالي المحوسب. منشورات جامعة حلب، سوريا.
- جلاد رأفت، و عنتري لؤي. (2019). مقارنة الإداء بين المصارف الإسلامية والمصارف التقليدية: دليل من فلسطين. المؤتمر الثاني المحكم لكلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية. نابلس، فلسطين: جامعة النجاح الوطنية.
- جميل سنان، و سعيد سوسن أحمد. (2007). تقييم اداء المصارف باستخدام نسب السيولة والربحية بالتطبيق على مصرف الموصل. مجلة تنمية الرافدين، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة الموصل.
- الحمدان ناصر، و القضاة علي. (2013). أثر هيكل رأس المال على اداء المصارف الاردنية المدرجة في بورصة عمان للاوراق المالية. مجلة المنار، المجلد 19، العدد4.
- حنفي، عبد الغفار. (2002). ادارة المصارف. الاسكندرية، مصر: دار الجامعة الجديدة للنشر.
- الحيالي، وليد. (2004). الاتجاهات المعاصرة في التحليل المالي. عمان، الاردن: مؤسسة الرواق للنشر والتوزيع.
- خشارمة، حسين علي. (2002). تقييم اداء شركات القطاع العام في الاردن من وجهة نظر الشركات نفسها والاجهزة المسؤولة عنها. مجلة العلوم الادارية، المجلد29، العدد2.
- خمقاني، ياسمينة. (2014). قياس الكفاءة المصرفية باستخدام نموذج العائد على حقوق الملكية. اطروحه لنيل درجة الماجستير، جامعة قاصدي مرباح، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية، الجزائر.
- الداوي، الشيخ. (2009). تحليل الاسس النظرية لمفهوم الاداء. مجلة الباحث، العدد 7.
- الراوي، خالد وهيب. (2003). ادارة العمليات المصرفية. عمان، الأردن: دار المناهج للنشر.
- رمضان، زياد. (1997). أساسيات التحليل المالي، عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
- رمضان زياد، و جودة محفوظ. (2003). الاتجاهات المعاصرة في ادارة البنوك. عمان، الاردن: دار وائل للنشر.
- سلطة، النقد. (2017). التقرير السنوي. رام الله، فلسطين: دائرة الابحاث والسياسات النقدية.
- زادة روهات أحمد، و اسماعيل ضحى سعد. (2018). دراسة مقارنة لمؤشرات الأداء المالي في المصارف التقليدية والمصارف الاسلامية في كردستان – العراق. مجلة قه لأى زانت العلمية، الجامعة اللبنانية الفرنسة اربيل كوردستان، العراق، المجلد 3، العدد 2، صفحة 750.
- الزبيدي، حمزة. (2002). ادارة المصارف. عمان، الاردن: مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع.
- زيود لطيف، والأمين ماهر. (2005). تقويم اداء المصارف باستخدام ادوات التحليل المالي (دراسة ميدانية للمصرف الصناعي السوري). مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، سلسلة العلوم الاقتصادية، المجلد 27، العدد4.
- شالور وسام، و ملياني حكيم. (2019). تقييم الأداء المالي للمصارف الاسلامية المطبقة لمعايير المحاسبة الاسلامية، دراسة تطبيقية على مجموعة من المصارف الاسلامية. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة سطيف، مجلد 12، العدد1.
- الشكرجي، بشار. (1999). تحليل ايرادات الانشطة المصرفية (دراسة تطبيقية على عينة من المصارف التجارية العراقية). اطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة الموصل، العراق.
- الشماع خليل، و أمين خالد. (1990). التحليل المالي في المصارف التجارية. مجلة اتحاد المصارف العربيه، بيروت.
- طالب، علاء فرحان. (2011). الحوكمة المؤسسية والاداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان، الاردن: دار الصفا للنشر.
- عبد الله، علي. (2008). التحليل المالي واستخداماته للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات رسالة ماجستير غير منشورة، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، كوبنهاجن، الدنمارك.
- عبد القادر، علا. (2009). ادارة البنوك. عمان، الاردن: دارالبداية، ناشرون و موزعون.
- عبدو، عيشوش. (2009). تسويق الخدمات المصرفية في البنوك الإسلامية. اطروحة لنيل درجة الماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر.
- عقل، مفلح. (2006). مقدمة في الادارة المالية والتحليل المالي. عمان، الاردن: مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.
- غانم، مروان احمد. (2000). تقييم الأداء المالي للمصارف التجارية الأردنية (1998 – 1978). اطروحة لنيل درجة الماجستير، جامعة آل البيت، الأردن
- فهد، نصر حمود. (2009). أثر السياسات الاقتصادية في أداء المصارف التجارية". عمان، الاردن: دار صفاء للنشر والتوزيع.
- قريشي، محمد جموعي. (2004). تقييم اداء المؤسسات المصرفية (دراسة حالة لمجموعة من البنوك الجزائريه). مجلة الباحث، العدد3.

- أبو قمر، محمد احمد. (2009). تقويم الأداء المالي لبنك فلسطين باستخدام بطاقة الاداء المتوازن. غزة، فلسطين: رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، الجامعة الاسلامية، غزة.
- كريم، عقيل دخيل. (2019). قياس مخاطر الائتمان المصرفي ودورها في التنبؤ بالتعثر المبكر للمصارف العراقية. مجلة المثنى للعلوم الادارية والافتصادية، المجلد 9، العدد الثاني.
- كرومي، أسبة. (2016). تقييم أداء البنوك التجارية بواسطة النسب المالية. مجلة البشائر الاقتصادية ajps، العدد5، الجزائر
- اللوزي احمد، واخرون. (1997). ادارة البنوك. عمان، الاردن: دار الفكر للنشر والتوزيع.
- مرعي عبد الحي، ومحرم زينات. (1985). محاسبة التكاليف. الاسكندرية، مصر: الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- مفلح، عقل. (1995). مقدمة في الادارة الماليه. عمان، الاردن: منشورات البنك العربي، الطبعة الاولى.
- مطر، محمد. (2003). الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي والائتماني. عمان، الاردن: دار وائل للنشر والتوزيع.
- النقد الفلسطيني سلطة. (2017). التقرير السنوي. رام الله، فلسطين: دائرة الابحاث والسياسات النقدية.

المصادر والمراجع العربية مترجمة:

- *Bushnaq, Zahir. (2011). Financial performance evaluation of Islamic and conventional banks (a comparative study). Thesis for Masters Degree, Islamic University, College of Graduate Studies, Palestine, page 34.*
- *Al- Beltagy, Mohammed. (2016). Islamic Economics- Standards for assessing the performance of Islamic banks- PhD thesis in Accounting unpublished- Al- Azhar University. www.aliqtisad alislam.net.*
- *Boleha altayeb, and Boujemaa Omar. (2016). Financial performance evaluation of Islamic banks (an applied study on a group of Islamic banks). North African Economics Magazine, Issue 14, Hassiba Ben Bouali University, Algeria.*
- *Tayem, Fayez Ahmed. (2009). financial management. Amman, Jordan: Wael for Publishing and Distribution.*
- *Al- Jabri, Khaled Mohamed. (2015). Evaluating the financial performance of Yemeni banks (a comparative study between Islamic and commercial banks). The Scientific Journal of Business and Environmental Studies, 3rd issue, Suez Canal University, Egypt.*
- *Jabal, Alaadin. (2006). Computerized financial analysis. Publications of the University of Aleppo, Syria.*
- *Jalad Raafat, and Antari Louay. (2019). Comparing performance between Islamic and conventional banks: a guide from Palestine. The second arbitration conference for the faculty of economics and social sciences. Nablus, Palestine: An- Najah National University.*
- *Jamil Sinan, and Saeed Sawsan Ahmed. (2007). Evaluating banks› performance using liquidity and profitability ratios by applying them to the Mosul Bank. Al- Rafidian Development Journal, College of Administration and Economics, University of Mosul.*
- *Al- Hamdan Nasser, and ALqdi Ali, (2013). The effect of the capital structure on the performance of the Jordanian banks listed on the Amman Stock Exchange. Al- Manar Magazine, Volume 19, Issue 4.*
- *Hanafi, Abdul Ghaffar. (2002). Banking management. Alexandria, Egypt: New University Publishing House.*
- *Al- Hayali, Walid. (2004). Contemporary trends in financial analysis. Amman, Jordan: Al- Rawaq Foundation for Publishing and Distribution.*
- *Khashrama, Hussein Ali. (2002). Evaluating the performance of public sector companies in Jordan from the perspective of the companies themselves and the agencies responsible for them. Journal of Administrative Sciences, Volume 29, No. 2*
- *Khamkani, Yasmina. (2014). Measuring banking efficiency using the return on equity model. Thesis for master's degree, Kassadi Merbah University, Faculty of Economic and Commercial Sciences, Algeria*
- *Al- Dawi, Al- Sheikh. (2009). Analyzing the theoretical foundations of the concept of performance. Researcher Magazine, Issue 7.*
- *Alrawi, Khaled Waheeb. (2003). Banking Operations Department. Amman, Jordan: Dar Al- Manhaj for Publishing.*
- *Ramadan, Ziad. (1997). Fundamentals of Financial Analysis, Amman, Jordan: Wael Publishing House.*
- *Ramadan Ziad, and Joudah Mahfouz. (2003). Contemporary trends in bank management. Amman, Jordan: Wael Publishing House.*
- *Monetary ,Authority. (2017). annual report. Ramallah, Palestine: Research and Monetary Policy Department.*
- *Zada Rohat Ahmad, and Ismail Duha Saad. (2018). A comparative study of financial performance indicators in conventional banks and Islamic banks In Kurdistan – Iraq, Qalaai zaniest journal, Lebanese University of France, Arab Kurdistan, Iraq, Volume 3, No. 2, Page 750.*
- *Zayud Latif,and Alameen Maher, (2005). Evaluating the performance of banks using financial analysis tools (a field study for the Syrian Industrial Bank). Tishreen University Journal for Studies and Scientific Research, Economic Science Series, Volume 27, No. 4.*
- *Al- Zubaidi, Hamza. (2002). Bank management. Amman, Jordan: Al- Warraq Institution for Publishing and Distribution.*
- *Shalor, Wissam, and Meliani Hakim. (2019). Financial performance evaluation of Islamic banks applying Islamic accounting standards, an applied study on a group of Islamic banks. Journal of Economics, Management and Commercial Sciences, University of Setif, Volume 12, No. 1.*
- *Al- Shakarchi, Bashar. (1999). Banking activities revenue analysis (an applied study on a sample of Iraqi commercial banks). Thesis for Masters Degree, University of Mosul, Iraq.*
- *Al- Shamaa Khalil, and Amin Khaled. (1990). Financial analysis in commercial banks. Journal of the Union of Arab Banks, Beirut.*
- *Taleb, Alaa Farhan. (2011). Corporate governance and strategic financial performance of banks. Amman, Jordan: Dar Al- Safa Publishing.*
- *Abdullah Ali. (2008). Financial analysis and its uses to monitor performance and detect deviations. Unpublished Master Thesis, Arab Open Academy in Denmark, Copenhagen, Denmark.*
- *Abdul Qadir, Ola. (2009). Bank management. Amman, Jordan: Dar Al Bedaya Publishers and Distributors.*
- *Abdo, Ayshosh. (2009). Marketing banking services in Islamic banks. Thesis for unpublished masters degree, Hajj Lakhdar University, Batna, Algeria.*
- *Akel, Mufleh. (2006). Introduction to financial management and financial analysis. Amman, Jordan: Arab Society Library for Publishing and Distribution.*
- *Ghanem, Marwan Ahmed. (2000). Evaluation of the financial performance of Jordanian commercial banks (1978- 1978). Thesis for Master's Degree, Al- Bayt University, Jordan*
- *Fahd, Nasr Hammoud. (2009). The impact of economic policies on the performance of commercial banks. "Amman, Jordan: Safaa House for Publishing and Distribution.*
- *Qureshi, Muhammad Jamoui. (2004). Performance evaluation of banking institutions (case study of a group of*

Algerian banks). Researcher Magazine, Issue 3.

- *kareem, Aqeel Dakheel. (2019). Measuring bank credit risk and its role in predicting the early failure of Iraqi banks. Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 9, No. 2.*
- *Abu Qamar, Muhammad Ahmed. (2009). Evaluating the financial performance of Bank of Palestine using the Balanced Scorecard. Gaza, Palestine: Unpublished Master Thesis, Faculty of Economics, Islamic University, Gaza.*
- *Karumi,Aspa. (2016).Evaluating the performance of commercial banks by financial ratios. Al- Bashaer Economic Magazine, ajps, Issue 5, Algeria*
- *Al- Lozi Ahmed, and others. (1997). Bank management. Amman, Jordan: Dar Al- Fikr for publication and distribution.*
- *Maree Abdul Hai,and Muharram Zinat. (1985). Cost accounting. Alexandria, Egypt: The University House for Printing and Publishing.*
- *Mufleh, Aqel. (1995). Introduction to financial management. Amman, Jordan: Arab Bank Publications, First Edition.*
- *Matar, Muhammad. (2003). Recent trends in financial and credit analysis. Amman ,Jordan: Wael House for Publishing and Distribution.*

المصادر والمراجع الأجنبية:

- *Adegbemi, B., & Adekola, O. (2013). The Performance Of Conventional and Islamic Banks in The United Kindom (Acomparatuve Analysis). Research in Economics and International Finance (JREIF) Journal, VOL.2,*
- *Aziz, S., Husin, M., & Hashmi, S. (2016). Performance of Islamic and conventional Banks in Pakistan: A Comparative Study. International Journal of Economics and Financial Issues, Vol. 6, No.4.*
- *Bjorsdottir, A. R. (2010). Building and Using Assessment Models for Financial Feasibility- Analysis of Investment Projects. Master Thesis ,University of Iceland, Iceland.*
- *David, S., & Sidney, e. a. (1985). Managerial Accounting: An Introduction to Concept, Methods and Uses. Chicago,USA.*
- *Geoffrey, K. (1991). Financial Management. London: Macmillan education Ltd.*
- *Jermanis, D. (2006). System Of Measures For Evaluating The Financial Performance Of The Company Lasko. Master Thesis, University Of Ljubljana, Slovene.*
- *Purwanto, R., & Juliani, T. (2017). Comparative Analysis of Financial Performance between Islamic and Conventional Banks in Indonesia. International Journal of Management, Accounting and Economics, Vol. 4, No. 4.*
- *Sukmana, R., & Febriyati, A. (2016). Islamic Banks vs Conventional Banks in Indonesia: An Analysis on Financial Performances. Journal Pengurusan, 47.*
- *White, S. (1994). The Analysis And Use Of Financial Statment. USA: Bound And Malloy inc.*